



المبادئ التوجيهية التنفيذية



المبادئ التوجيهية التنفيذية

التي اعتمدها مؤتمر الأطراف خلال دورته الثانية (باريس، ١٥-١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩) ثم خلال دورته الثالثة (١٤-١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩) ثم خلال دورته الرابعة (باريس، ١١-١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٣) ثم خلال دورته الخامسة (باريس، ١٠-١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٥)

- التدابير الرامية إلى تعزيز أشكال التعبير الثقافي
- التدابير الرامية إلى حماية أشكال التعبير الثقافي - الأوضاع الخاصة
- تشاطر المعلومات والشفافية
- الملحق - الإطار العام للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات بشأن التدابير الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي
- التعليم وتوعية الجمهور
- دور المجتمع المدني ومشاركته
- الملحق - مجموعة المعايير التي تنظم قبول ممثلي المجتمع المدني لحضور اجتماعات هيئتي الاتفاقية
- تعزيز التعاون الدولي
- دمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة
- التعاون من أجل تحقيق التنمية
- طريقة إقامة الشراكات
- المعاملة التفضيلية للبلدان النامية
- توجيهات بشأن استخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي
- تبادل المعلومات وتحليلها ونشرها
- التدابير الرامية إلى ضمان إبراز الاتفاقية والترويج لها
- المبادئ التوجيهية لاستخدام شعار الاتفاقية

التدابير الرامية إلى تعزيز أشكال التعبير الثقافي

المادة ٧ - التدابير الرامية إلى تعزيز أشكال التعبير الثقافي

١ - تسعى الأطراف إلى تهيئة بيئة في أراضيها تشجع الأفراد والفئات الاجتماعية على القيام بما يلي:

(أ) إبداع أشكال التعبير الثقافي الخاصة بهم وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والوصول إليها، مع إيلاء العناية الواجبة للظروف والاحتياجات الخاصة بالنساء وبشئى الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية؛

(ب) الوصول إلى أشكال التعبير الثقافي المتنوعة التي أبدعت في أراضيهم وفي سائر بلدان العالم.

٢ - كما تسعى الأطراف إلى الاعتراف بأهمية إسهام الفنانين وجميع المشاركين في عملية الإبداع، والأوساط الثقافية، والمنظمات التي تدعم الفنانين في عملهم، وبدورهم المحوري في إثراء تنوع أشكال التعبير الثقافي.

المبادئ

١ - ينبغي للسياسات والتدابير التي ترسمها الأطراف في مجال الثقافة والرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي أن تفي بالشروط التالي ذكرها:

١,١ أن تدرج في إطار نهج متكامل على نحو ملائم مع مراعاة الأطر الدستورية؛

١,٢ وترتكز على المبادئ التوجيهية كما هو منصوص عليه في المادة ٢ من الاتفاقية؛

١,٣ وتعزز المشاركة الكاملة والالتزام من قبل جميع أفراد المجتمع المساهمين في تنوع أشكال التعبير الثقافي، لا سيما الأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية والنساء؛

١,٤ وتأخذ في الاعتبار أحكام الصكوك التقنية الدولية الأخرى ذات الطابع الثقافي المطبقة في المجال الثقافي؛

١,٥ وتشجع ظهور قطاع ثقافي نشيط يأخذ في الاعتبار جميع جوانب الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية عبر مختلف أساليب إبداعها وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والوصول إليها، أياً كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة لهذا الغرض؛

١,٦ وترمي بوجه أخص إلى ما يلي:

١,٦,١ في مرحلة الإبداع، دعم الجهود التي يبذلها الفنانون والمبدعون لخلق الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية؛

١,٦,٢ في مرحلة الإنتاج، دعم تطوير الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية عبر تيسير الانتفاع من آليات الإنتاج وتعزيز تنمية الأعمال الثقافية؛

١,٦,٣ في مرحلة التوزيع/النشر، تعزيز إمكانيات الانتفاع بتوزيع الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية، وذلك عبر القنوات العامة والخاصة والمؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

١,٦,٤ وفي مرحلة الوصول إلى ذلك، إتاحة المعلومات بشأن المعروض من السلع والخدمات الثقافية الوطنية أو الأجنبية بواسطة الحوافز المناسبة، وتطوير إمكانيات الجمهور في الانتفاع من هذه العروض.

التدابير المتبعة بغية تعزيز أشكال التعبير الثقافي (أفضل الممارسات)

وفقاً لحق الدول السيادي في اتخاذ وتنفيذ التدابير واعتماد السياسات الثقافية (المادة ١,٥ من الاتفاقية)، فإن الأطراف مدعوة إلى صياغة وتنفيذ أدوات تمكنها من اتخاذ زمام المبادرة وتنظيم أنشطة للتدريب والتأهيل في المجال الثقافي. وترمي هذه الأدوات إلى ابتداء أنشطة وسلع وخدمات ثقافية وإنتاجها وتوزيعها ونشرها وتيسير الوصول إليها، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، لا سيما المجتمع المدني كما هو محدد في التوجيهات التنفيذية.

٢ - قد تدرج هذه الأدوات في المجالات التالية:

٢,١ المجال التشريعي: ومن ذلك مثلاً، اعتماد قوانين ترسي بنى أساسية في المجال الثقافي (قوانين بشأن البث الإذاعي وحقوق المؤلف ووضع الفنان، وغيرها)؛

٢,٢ الإبداع/الإنتاج/التوزيع: مثلاً، إنشاء هيئات ثقافية تعنى بتصميم المضامين الثقافية الوطنية وإنتاجها وإتاحتها؛

٢,٣ الدعم المالي: مثلاً، صياغة برامج للدعم المالي، بما في ذلك الحوافز الجبائية، لتقديم المساعدة على إبداع الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية الوطنية وإنتاجها وتوزيعها؛

٢,٤ المدافعة والترويج: مثلاً، المساهمة في المبادلات بشأن أشكال العمل الخاص بوضع مختلف الصكوك التقنية الدولية بغية حماية حقوق الأطراف وتعزيزها،

٢,٥ استراتيجيات الاستيراد والتصدير: مثلاً، صياغة استراتيجيات تتمحور حول أنشطة التصدير (تعزيز أشكال التعبير الثقافي في الخارج) والاستيراد (إتاحة توزيع أشكال التعبير الثقافي المتنوعة في أسواق كل من الأطراف)؛

٢,٦ استراتيجيات الانتفاع: مثلاً، تشجيع البرامج لصالح الجماعات المحرومة والتدابير التحفيزية التي تيسر انتفاعهم بالسلع والخدمات الثقافية.

التدابير الرامية إلى حماية أشكال التعبير الثقافي

الأوضاع الخاصة

المادة ٨ - التدابير الرامية إلى حماية أشكال التعبير الثقافي

- ١ - دون المساس بأحكام المادتين ٥ و٦، يجوز لأي طرف تحديد ما إذا كانت هناك أوضاع خاصة تكون فيها أشكال التعبير الثقافي الموجودة على أراضيها معرضة لخطر الاندثار أو لتهديد خطير أو تتطلب بصورة ما صوناً عاجلاً.
- ٢ - يجوز للأطراف أن تتخذ جميع التدابير الملائمة لحماية وصون أشكال التعبير الثقافي في الأوضاع المشار إليها في الفقرة ١ طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية.
- ٣ - تحيط الأطراف اللجنة الدولية الحكومية، المشار إليها في المادة ٢٣، علماً بجميع التدابير المتخذة لمواجهة مقتضيات الوضع، ويجوز للجنة أن تقدم توصيات ملائمة في هذا الصدد.

المادة ١٧ - التعاون الدولي في الأوضاع التي تكون فيها أشكال التعبير الثقافي

- تتعاون الأطراف على تقديم المساعدة لبعضها بعضاً، مع إيلاء العناية للبلدان النامية على وجه الخصوص، في الأوضاع المشار إليها في المادة ٨.

الأوضاع خاصة

- ١ - إن طبيعة المخاطر المحدقة بأشكال التعبير الثقافي قد تكون من بين أمور أخرى، إما ثقافية أو مادية أو اقتصادية.
- ٢ - يجوز للأطراف أن تتخذ جميع التدابير الملائمة من أجل حماية وحفظ أشكال التعبير الثقافي على أراضيها، وذلك في الأوضاع الخاصة المشار إليها في المادة ٨ من هذه الاتفاقية.

التدابير الرامية إلى حماية وحفظ أشكال التعبير الثقافي

- ٣ - تتوقف التدابير التي يتخذها أحد الأطراف بموجب المادة ٨ (٢) على طبيعة «الوضع الخاص» التي يشخصها هذا الطرف وقد تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر: التدابير القصيرة الأجل وتدابير الطوارئ المصممة من أجل التأثير الفوري، وتعزيز أو تعديل السياسات والتدابير القائمة، ووضع سياسات وتدابير جديدة، واستراتيجيات طويلة الأجل، والدعوة إلى التعاون الدولي.

١ - وفقاً للمادة ٤.٧ من الاتفاقية، يقصد بعبارة «الحماية» اعتماد تدابير ترمي إلى حفظ تنوع أشكال التعبير الثقافي وصونه والارتقاء به، و يعني الفعل «يحمي» اعتماد مثل هذه التدابير.

- ٣ - بالنظر إلى التغيرات التكنولوجية الحالية في المجال الثقافي التي تنطوي على تغيرات هامة فيما يتعلق بتصميم المضامين الثقافية وإنتاجها وتوزيعها ونشرها، على الأطراف أن تعزز سبل التدخل التالية:

٣,١ التركيز بوجه خاص على التدابير والسياسات الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي الأكثر ملاءمة للبيئة التكنولوجية الجديدة؛

٣,٢ تشجيع نقل المعلومات والخبرة بغية مساعدة مهنيي الثقافة والصناعات الثقافية، لا سيما الشباب، على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للاستفادة التامة من الآفاق التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة.

٤ - ينبغي أن تستند السياسات والأدوات، كلما أمكن ذلك، إلى البنى والشبكات القائمة، بما فيها تلك القائمة على المستوى المحلي. وينبغي دراسة هذه البنى لكي يتسنى تحويلها إلى قواعد استراتيجية. علاوة على ذلك، يمكن تعزيز صياغة السياسات الثقافية وإنشاء صناعات مبدعة على الصعيد الوطني، لا سيما بالاعتماد، قدر الإمكان، على نهج إقليمية.

٥ - عدا المبادئ التي يتعين على الأطراف تطبيقها وتدابير التدخل التي تحت على أن تنفذها، فهي مدعوة إلى تحسين سبل الاتصال وتشاطر المعلومات وتقاسم الخبرات في مجال وضع السياسات والتدابير والبرامج والمبادرات التي أفضت إلى أحسن النتائج في مجال الثقافة.

٤ - ينبغي للأطراف أن تتحقق من أن التدابير المتخذة بمقتضى المادة ٨ (٢) لا تؤثر في المبادئ التوجيهية للاتفاقية وأنها لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع نص الاتفاقية وروحها.

التقارير المقدمة إلى اللجنة

٥ - في كل مرة يقدم أحد الأطراف تقريراً إلى اللجنة الدولية الحكومية، طبقاً للفقرة ٣ من المادة ٨، يجب أن يكون بوسع الطرف المعني بيان ما يلي:

٥,١ أن يوضح أن الوضع لا يمكن اتخاذ إجراء بشأنه في إطار اتفاقيات أخرى لليونسكو؛

٥,٢ ويحدد طبيعة التهديد أو الخطر المحدق بأي شكل من أشكال التعبير الثقافي أو الصون العاجل المطلوب، وذلك على النحو الملائم، عبر إشراك الخبراء والمجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية على المستوى المحلي؛

٥,٣ ويبين مصادر التهديد لا سيما من خلال بيانات واقعية؛

٥,٤ ويحدد أهمية أي من أشكال التعبير الثقافي ومدى تعرضه للخطر؛

٥,٥ ويحدد طبيعة آثار التهديد أو الخطر على أي من أشكال التعبير الثقافي. كما عليه إبراز الآثار الثقافية؛

٥,٦ ويشرح التدابير المتخذة أو المقترحة من أجل معالجة الوضع الخاص، بما فيها التدابير القصيرة الأجل وتدابير الطوارئ أو الاستراتيجيات الطويلة الأجل؛

٥,٧ ويدعو، إن لزم الأمر، إلى التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

٦ - عندما يشخص أحد الأطراف وضعاً خاصاً طبقاً للمادة ٨,١ ويتخذ تدابير طبقاً للمادة ٨,٢، يقدم الطرف المعني تقريراً إلى اللجنة يعرض التدابير المتخذة. وينبغي أن يضم التقرير المعلومات المذكورة في الفقرة ٥ من هذا الفصل.

٧ - ينبغي أن يقدم التقرير إلى اللجنة قبل افتتاح الدورة العادية للجنة بثلاثة أشهر على الأقل لكي يتسنى نشر المعلومات ودراسة الحالة.

دور اللجنة الدولية الحكومية

٨ - تدرج اللجنة التقارير بشأن الأوضاع الخاصة بموجب المادة ٨ في جداول أعمال دوراتها العادية. وتدرس التقارير وملاحقها.

٩ - عندما يشخص أحد الأطراف وضعاً خاصاً على أراضيها ويحيط اللجنة علماً بذلك، يجوز للجنة أن تقدم توصيات وأن تقترح تدابير لمعالجة الوضع ينفذها الطرف المعني، عند الاقتضاء، طبقاً للمادتين ٨ (٣) و٢٣ (٦) (د).

١٠ - عندما يشخص أحد الأطراف وضعاً خاصاً طبقاً للمادة ٨ (١)، يجوز للجنة أيضاً أن توصي بالتدابير الملائمة التالية:

١٠,١ تعزيز نشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات التي تتبعها أطراف أخرى في أوضاع مشابهة؛

١٠,٢ إشعار الأطراف بالوضع ودعوتها إلى التعاون فيما بينها عملاً بالمادة ١٧؛

١٠,٣ نصح الطرف المعني بطلب المساعدة، عند الاقتضاء، من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وينبغي أن يكون الطلب مشفوعاً بالمعلومات والبيانات المذكورة في الفقرة ٥ من هذا الفصل وجميع المعلومات الأخرى التي يرى الطرف المعني أنها ضرورية.

التقرير الدوري

١١ - عندما يشخص أحد الأطراف وضعاً خاصاً عملاً بالمادة ٨ (١) ويتخذ تدابير عملاً بالمادة ٨ (٢)، ينبغي على الطرف المعني أن يذكر المعلومات الملائمة بشأن هذه التدابير في تقريره الدوري الذي يقدمه إلى اليونسكو بموجب المادة ٩ (أ).

التعاون الدولي

١٢ - طبقاً للمادة ١٧، تتعاون الأطراف على تقديم المساعدة فيما بينها، مع إيلاء العناية للبلدان النامية على وجه الخصوص، في الأوضاع المشار إليها في المادة ٨.

١٣ - ويمكن أن يتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة فيكون تعاوناً ثنائياً أو إقليمياً أو متعدد الأطراف. وفي هذا السياق، يجوز للأطراف أن تلتزم المساعدة من الأطراف الأخرى، طبقاً للمادة ١٧. ولعل طبيعة هذه المساعدة تكون، من ضمن ما تكون، تقنية أو مالية.

١٤ - فضلاً عن الأنشطة التي يقوم بها كل طرف من الأطراف المعنية على حدة لمعالجة أي وضع خاص، ينبغي تشجيع الأنشطة المنسقة بين الأطراف.

تشاطر المعلومات والشفافية

المادة ٩ - تشاطر المعلومات والشفافية

تقوم الأطراف بما يلي:

- (أ) تقديم تقارير إلى اليونسكو كل أربعة أعوام تتضمن ما يلزم من المعلومات من التدابير التي اتخذتها لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي في أراضيها وعلى المستوى الدولي؛
- (ب) تعيين جهة اتصال مسؤولة عن تشاطر المعلومات بشأن هذه الاتفاقية؛
- (ج) تشاطر وتبادل المعلومات المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف في الاتفاقية كل أربع سنوات

- ١ - يقدم كل طرف، بعد أربع سنوات من إيداعه وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، ومرة كل أربع سنوات اعتباراً من ذلك التاريخ، تقريراً إلى مؤتمر الأطراف الذي يدرسه بموجب الفقرة ٤ (ب) من المادة ٢٢.
- ٢ - وينبغي أن تتضمن هذه التقارير معلومات ملائمة عن السياسات والتدابير التي اتخذتها الأطراف لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في أراضيها وعلى المستوى الدولي، فضلاً عن تأثير هذه السياسات والتدابير وعن نتائجها.
- ٣ - وينبغي أن تتيح المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير الفرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات للإسهام في تنفيذ الاتفاقية ورصدها.

شكل التقارير ومضمونها

- ٤ - تقوم الأطراف بتقديم المعلومات في الشكل الذي وافق عليه مؤتمر الأطراف، والذي يرد في الإطار العام لتقديم التقارير الملحق بهذه المبادئ التوجيهية. ومن المفهوم أنه يجوز لمؤتمر الأطراف اتخاذ قرار بتكييف الإطار، مع مراعاة الجدول الزمني الذي حدده بنفسه وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة ٩.
- ٥ - وتتضمن التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات معلومات نوعية وكمية، وتحلل كيف تم وضع السياسات والتدابير الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي استناداً إلى المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في المادة ٢ من الاتفاقية، ولماذا تم ذلك ومتى، ومدى تأثير تلك السياسات والتدابير. وتوفر التقارير بيانات إحصائية قدر الإمكان، كما تقدم أفضل الأمثلة على التدابير والتجارب التي ترغب الأطراف في تشاطرها.

- ٦ - وأثناء إعداد التقارير، تأخذ الأطراف في الاعتبار آثار الاتفاقية على إدارة الشؤون الثقافية وعلى وضع السياسات المتكاملة للقطاع الإبداعي. وتشجع الأطراف على تشكيل مجموعات عمل مشتركة بين الوزارات لصياغة تقاريرها تضم مختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الفنون والثقافة والتعليم والتجارة والصناعة والسياحة والعمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والشؤون المالية والتخطيط والاستثمار والاتصالات والمؤسسات الحكومية المعنية الأخرى. وتشجع الأطراف أيضاً على ضمان مساهمة مستويات الحكم المختلفة، مثل المناطق والمدن، في إعداد التقارير.
- ٧ - ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ١٦ من الاتفاقية، التي تتناول مسألة المعاملة التفضيلية للبلدان النامية، تقوم البلدان المتطورة بوصف الطريقة التي تم بها تنفيذ الالتزامات بموجب هذه المادة. وتقدم البلدان النامية بدورها تقريراً عن تقييم الاحتياجات الذي أجرته وعن التدابير المتخذة لتعزيز استفادتها من المعاملة التفضيلية.
- ٨ - ويجوز لمؤتمر الأطراف، في كل دورة من دورات تقديم التقارير، أن يحدّد بموجب قرار ذي صلة مجال تركيز مواضيعي أو أكثر من أجل معالجة القضايا الراهنة المرتبطة بالسياسات والاستجابة للسياقات المتغيرة.
- ٩ - ووفقاً لأولوية اليونسكو العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، يجب أن تتضمن التقارير معلومات عن التدابير التي أُخذت لتيسير وتشجيع وصول المرأة ومشاركتها كعنصر يولّد مظاهر التعبير الثقافي وينتجها، فضلاً عن مشاركتها في الحياة الثقافية للمجتمعات.
- ١٠ - وعملاً باستراتيجية اليونسكو التنفيذية الجديدة بشأن الشباب ٢٠١٤-٢٠٢١، يجب أن تتضمن تقارير الأطراف معلومات عن التدابير التي أُخذت لتيسير وتشجيع مشاركة الشباب في الحياة الثقافية كعناصر تولّد الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية وتنتجها وتستفيد منها.
- ١١ - ويجب ألا يتجاوز عدد الصفحات ٣٠ صفحة باستثناء الملحقات. كما يجب تقديم المعلومات بوضوح وإيجاز.

ضمان عملية المشاركة

- ١٢ - يجب على الأطراف أن تجري، أثناء إعداد تقاريرها، مشاورات مع الجهات المعنية المتعددة التي تشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، من أجل تبيين النطاق الكامل لمستويات الالتزام ومصادر المعلومات القائمة.
- ١٣ - ووفقاً للمادة ١١ من الاتفاقية وللمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدور المجتمع المدني ومشاركته، تحرص الأطراف على تشجيع مشاركة المجتمع المدني في إعداد التقارير وفقاً لشروط يتم الاتفاق عليها. ويجب أن تظهر التقارير الطريقة التي شارك بها المجتمع المدني في عملية الإعداد.
- ١٤ - ويتم تشجيع الأطراف على التعاون مع الوكالات المتخصصة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، من أجل جمع المعلومات والبيانات المطلوب إدراجها في التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات.

تقديم التقارير ونشرها

- ١٥- بناء على طلب مؤتمر الأطراف، تدعو الأمانة الأطراف إلى إعداد تقاريرها الدورية المقدمة كل أربع سنوات، قبل الموعد المحدد لتقديمها بستة أشهر على الأقل. وتتوجه الأمانة لهذا الغرض إلى جهات الاتصال التي تحددها الأطراف وإلى الوفود الدائمة لدى اليونسكو وإلى اللجان الوطنية لليونسكو.
- ١٦- وتقوم الأطراف بتقديم التقارير إلى الأمانة على الورق وفي شكل إلكتروني، وفي إحدى لغتي عمل اللجنة (الإنجليزية أو الفرنسية). ولأغراض تبادل المعلومات، يتم تشجيع الأطراف على تقديم تقاريرها بلغات إضافية، كلما أمكن ذلك.
- ١٧- وعند تلقي الأمانة التقارير من الأطراف، تسجلها وتقر بتسلمها.
- ١٨- وتبعث الأمانة إلى اللجنة قبل الدورات العادية التي تسبق مؤتمر الأطراف (أي مرة كل عامين) تقريراً يرصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي والوطني على أساس المعلومات والبيانات المستمدة من التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات وغيرها من المصادر. ويجب أن يشير التقرير إلى القضايا المستعرضة وإلى التحديات التي تظهر في التقارير والتي تتطلب معالجة حين توضع الاتفاقية موضع التنفيذ في المستقبل.
- ١٩- ووفقاً للفقرة ٤(ب) من المادة ٢٢ وللفقرة ٦(ج) من المادة ٢٣ من الاتفاقية، تحال التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات، بعد اختتام مداورات اللجنة، إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيها. وتقدم هذه التقارير مشفوعة بتعليقات اللجنة ومرفقة بتقرير الرصد الذي أعدته الأمانة.
- ٢٠- ولتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، تتاح التقارير الدورية للجمهور العام بعد النظر فيها أثناء دورات اللجنة.

جهات الاتصال

- ٢١- بعد التصديق، يعين كل طرف جهة اتصال مسؤولة عن تشاطر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية على المستوى الوطني، وعلى المستوى الدولي عن طريق الأمانة. وفي حال تغيير جهة الاتصال، يجب على الأطراف إخطار الأمانة في أقرب وقت ممكن.
- ٢٢- وتمثل جهات الاتصال سبلاً للتواصل يمكن من خلالها نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية في الوزارات والهيئات العامة المعنية. ويجب على جهات الاتصال أن تكون قادرة على الرد على استفسارات الجمهور العام فيما يتعلق بالاتفاقية.
- ٢٣- ويجب على الأطراف أن تشرك جهات الاتصال في جمع المعلومات المفيدة، وفي تنسيق المعلومات الواردة من مختلف المصادر الحكومية وغير الحكومية، وفي إعداد التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات.

الملحق الإطار العام للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات بشأن التدابير الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

البنية

تقسم التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات (والتي يُشار إليها فيما يلي باسم «التقارير») إلى سبعة أقسام يضم كل قسم منها أسئلة تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذين يقعون على عاتقهم إعداد التقارير. ويشار إلى عدد الصفحات المقترح لكل قسم.

رقم القسم	العنوان	عدد الصفحات المقترح
	الملخص التنفيذي	١
	المعلومات التقنية	١
	لمحة عن سياق السياسات الثقافية	١
١	السياسات والتدابير الثقافية	٨
٢	التعاون الثقافي الدولي	٣
٣	المعاملة التفضيلية	٣
٤	الثقافة والتنمية المستدامة	٣
٥	التوعية ومشاركة المجتمع المدني	٣
٦	القضايا المستعرضة وألويات اليونسكو	٢
٧	الإنجازات والتحديات والحلول والخطوات المقبلة	٢
المرفق	البيانات والمعلومات والإحصاءات التكميلية	

توجيهات بشأن كتابة التقارير

- يجب أن تؤخذ في الاعتبار التوجيهات التالية عند جمع المعلومات والبيانات وإعداد التقارير:
- (١) يجب ألا يتجاوز عدد صفحات التقارير ٣٠ صفحة من دون الملحقات؛
 - (٢) يجب دعم كل قول بالوقائع والتفسيرات؛
 - (٣) يجب أن تأتي المعلومات والتحليلات من مصادر مختلفة وتكون موضحة بالأمثلة؛
 - (٤) يجب تجنب السرد التاريخي الطويل.

إجراءات تقديم التقارير ومتابعتها

يجب اتباع الإجراءات التالية:

- (١) تقدم الأطراف تقاريرها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية (لغتي عمل اللجنة)، وبلغات أخرى كلما أمكن ذلك، وذلك باستخدام النموذج الإلكتروني الذي أعدته الأمانة لهذا الغرض استناداً إلى الإطار العام للتقارير الدورية؛
- (٢) يجب أن يظهر في نهاية التقرير التوقيع الأصلي للمسؤول المكلف بالتوقيع نيابة عن الطرف؛
- (٣) ترسل النسخة أو النسخ الأصلية الموقعة إلى العنوان التالي:
UNESCO, Section of the Diversity of Cultural Expressions, 7 Place Fontenoy 75352 Paris 07 SP, France
- (٤) تقدّم التقارير أيضاً إلكترونياً باتباع شكل النموذج الذي أعدته اللجنة.

المخلص التنفيذي

يجب على الأطراف أن تقدم في تقاريرها ملخصاً للمحتوى من صفحة واحدة. وينبغي أن يسلط المخلص التنفيذي الضوء على أبرز النقاط الواردة في التقرير، مع التركيز بوجه خاص على الإنجازات والتحديات الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وعلى الآفاق المستقبلية. فالمخلص ليس بمثابة مقدمة للتقرير أو جدول مشروح للمحتويات.

ويرسل المخلص إلى اللجنة وإلى مؤتمر الأطراف بموجب الفقرة ٤(ب) من المادة ٢٢ والفقرة ٦(ج) من المادة ٢٣ من الاتفاقية.

المعلومات التقنية

- (أ) اسم الطرف
- (ب) تاريخ التصديق
- (ج) المنظمة (المنظمات) أو الهيئة (الهيئات) المسؤولة عن إعداد التقرير
- (د) جهة الاتصال المعينة رسمياً
- (هـ) تاريخ إعداد التقرير
- (و) اسم المسؤول (المسؤولين) المكلف (المكلفين) بتوقيع التقرير
- (ز) وصف آلية التشاور مع الجهات المعنية المتعددة المنشأة لإعداد التقرير
- (ح) أسماء الجهات المعنية المشاركة في إعداد التقرير بما فيها منظمات المجتمع المدني

لمحة عن سياق السياسات الثقافية

يجب أن تقوم الأطراف بوصف الأهداف والأولويات الرئيسية لسياساتها الثقافية الراهنة فضلاً عن أثر الاتفاقية على صياغة أو إعادة صياغة تلك السياسات. كما يجب على الأطراف أن تقدّم تقريراً بشأن الفرص والتحديات المتعلقة بتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في البيئة الرقمية.

وللقيام بذلك ينبغي أن تجيب الأطراف على السؤال التالي: هل استُخدمت الاتفاقية في عملية وضع السياسات بأي طريقة من الطرق التالية؟

- (١) تُشكّل الاتفاقية (أو شكّلت) أساساً لتغيير سياسة واحدة أو أكثر؛
- (٢) تُشكّل الاتفاقية (أو شكّلت) أداة لتشجيع المناقشات السياسية؛
- (٣) تُشكّل الاتفاقية (أو شكّلت) مرجعاً يُستند إليه في عملية رسم السياسات.

١ - السياسات والتدابير الثقافية

يجب على الأطراف أن تقدم معلومات عن السياسات والتدابير التي اعتمدها لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيها، على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، وفي مختلف مراحل سلسلة القيم الثقافية ولا سيما ما يلي:

- الإبداع،
- الإنتاج،
- النشر والتوزيع،
- المشاركة والتمتع.

يرجى ملاحظة أن التراث الثقافي غير الملموس لم يتم تناوله في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥ ولذا ينبغي عدم تناوله في هذا التقرير.

ويمكن أن تُفهم التدابير على أنها التدابير الرامية إلى تشجيع الإبداع، والتي تشكل جزءاً من بيئة مؤاتية للمنتجين والموزعين المستقلين، فضلاً عن التدابير التي تُتخذ لضمان تمكّن الجمهور العام من استخدام أشكال التعبير الثقافي المتنوعة. وقد تكون تدابير تنظيمية أو تشريعية تتخذ منحى عملياً أو تكون في شكل برامج، أو تدابير مؤسسية أو مالية. ويمكن أن تهدف إلى معالجة ظروف خاصة وتلبية احتياجات بعض الأفراد (كالنساء أو الشباب على سبيل المثال) أو الجماعات (مثل الأقليات أو الشعوب الأصلية) بوصفهم مبدعين أو منتجين أو موزعين لأشكال التعبير الثقافي.

ولمزيد من المعلومات عن أنواع التدابير التي ينبغي بيانها، يرجى العودة إلى المادة ٦ المعنونة «حقوق الأطراف على المستوى الوطني»، والمبادئ التوجيهية التنفيذية المعتمدة بموجب المادة ٧ المعنونة «تدابير لتعزيز أشكال التعبير الثقافي». وتُتاح على الموقع الإلكتروني للاتفاقية قائمة فيها أمثلة مبتكرة في هذا المجال.

ولمزيد من المعلومات عن أنواع التدابير التي ينبغي بيانها، يرجى العودة إلى المادة ١٢ (تعزيز التعاون الدولي). وتُتاح على الموقع الإلكتروني للاتفاقية قائمة فيها أمثلة مبتكرة في هذا المجال.

أما الأسئلة الرئيسية الواجب تناولها في هذا القسم فهي التالية:

- (أ) ما هو عنوان التدبير المتخذ؟
- (ب) ما هي الأهداف الرئيسية للتدبير؟
- (ج) ما هو نطاق التدبير (مستوى محلي أو وطني أو إقليمي) وما هي طبيعته (تشريعية أو تنظيمية أو مالية أو مؤسسية) وملامحه الرئيسية؟
- (د) هل يستهدف أفراداً معيّنين (كالنساء) و/أو فئات اجتماعية بمعنى «الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية»، وفقاً لما نصّت عليه المادة ٧ من الاتفاقية؟
- (هـ) ما هي النتائج المتوقعة من تنفيذ التدبير؟
- (و) ما هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التدبير وما هي الموارد المالية المخصصة لتنفيذه؟
- (ز) هل المنظمات غير الحكومية و/أو القطاع الخاص يشاركان في تنفيذ التدبير؟
- (ح) هل تم استحداث أو تعديل التدبير بغية:
- تنفيذ أحكام الاتفاقية؟
 - دعم/رفد مناقشات متعلقة بالسياسات ومستوحاة من الاتفاقية؟
 - أسباب أخرى غير متعلقة بالاتفاقية؟
- (ط) هل تم تقييم تنفيذ التدبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج الرئيسية والمؤشرات المستخدمة في تحديد الأثر؟

يرجى الإجابة على الأسئلة الرئيسية من (أ) إلى (ط) المذكورة أعلاه التي تتعلق بالتدابير المتخذة لتعزيز التعاون الثقافي الدولي.

يمكنكم وصف ستة تدابير رئيسية على الأكثر.

٣ - المعاملة التفضيلية

يهدف هذا القسم إلى تقديم معلومات عن التدابير الرامية إلى منح معاملة تفضيلية على النحو المحدد في المادة ١٦ من الاتفاقية وإلى الاستفادة منها.

وتنص المادة ١٦ على منح البلدان المتقدمة معاملة تفضيلية للبلدان النامية عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة، من أجل تحقيق جملة أمور من بينها ظهور قطاع ثقافي حيوي في البلدان النامية وإرساء مبادلات ثقافية أوسع نطاقاً وأكثر توازناً. فالمعاملة التفضيلية بالمعنى المحدد في المادة ١٦ تُفهم على أنها ذو شق ثقافي و/أو تجاري.

أما الأسئلة الرئيسية الواجب تناولها في هذا القسم فهي التالية:

- (أ) ما هو عنوان التدبير المتخذ؟
- (ب) ما هي الأهداف الرئيسية للتدبير؟
- (ج) ما هو نطاق التدبير (مستوى محلي أو وطني أو إقليمي) وما هي طبيعته (تشريعية أو تنظيمية أو مالية أو مؤسسية) وملامحه الرئيسية؟
- (د) هل يستهدف أفراداً معيّنين (كالنساء) و/أو فئات اجتماعية بمعنى «الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية»، وفقاً لما نصّت عليه المادة ٧ من الاتفاقية؟
- (هـ) ما هي النتائج المتوقعة من تنفيذ التدبير؟
- (و) ما هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التدبير وما هي الموارد المالية المخصصة لتنفيذه؟
- (ز) هل المنظمات غير الحكومية و/أو القطاع الخاص يشاركان في تنفيذ التدبير؟
- (ح) هل تم استحداث أو تعديل التدبير بغية:
- تنفيذ أحكام الاتفاقية؟
 - دعم/رفد مناقشات متعلقة بالسياسات ومستوحاة من الاتفاقية؟
 - أسباب أخرى غير متعلقة بالاتفاقية؟
- (ط) هل تم تقييم تنفيذ التدبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج الرئيسية والمؤشرات المستخدمة في تحديد الأثر؟

يرجى الإجابة على الأسئلة الرئيسية من (أ) إلى (ط) المذكورة أعلاه التي تتعلق بالتدابير المتخذة لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في مختلف مراحل سلسلة القيم الثقافية.

يمكنكم وصف عشرة تدابير رئيسية على الأكثر.

٢ - التعاون الثقافي الدولي

يهدف هذا القسم إلى تقديم معلومات عن التدابير الرامية إلى تسهيل التعاون الثقافي الدولي.

وقد تتمثل هذه التدابير في استحداث أطر للتعاون الثقافي الدولي وأنشطة برنامجية تهدف إلى ما يلي:

- ➔ تيسير الحوار بين المسؤولين العموميين فيما يتعلق بقضايا السياسات؛
- ➔ تعزيز التبادل بين المهنيين العاملين في المؤسسات الثقافية التابعة للقطاع العام من أجل بناء القدرات الإدارية والاستراتيجية؛
- ➔ تعزيز التعاون بين المهنيين العاملين في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل بناء القدرات الإبداعية والإنتاجية.

وتفرض أحكام المعاملة التفضيلية الواردة في الاتفاقية التزامات على البلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية فيما يتعلق بالأفراد (الفنانون والمهنيون العاملون في مجال الثقافة) وبالسلع والخدمات الثقافية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن التطرق إلى تدابير المعاملة التفضيلية بالقول إن آثارها تتجلى على ثلاثة مستويات مختلفة هي:

- المستوى الفردي: تنمية الموارد البشرية وهذا يشمل البرامج التي تعمل على تسهيل تنقل وتبادل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة وبناء خبراتهم؛
- المستوى المؤسسي أو التنظيمي: بناء قدرة المؤسسات والمنظمات الثقافية على تعزيز البعد الاقتصادي والتجاري للقطاع بما في ذلك خطط الدعم واتفاقات التوزيع المشترك؛
- المستوى الصناعي: إقامة علاقات أوسع وأكثر انتظاماً بفضل اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف وسياسات ثقافية وأطر أخرى.

لمزيد من المعلومات عن أنواع التدابير التي ينبغي بيانها، يرجى العودة إلى المادة ١٦ (المعاملة التفضيلية للبلدان النامية) وإلى المبادئ التوجيهية التنفيذية المرتبطة بها.

البلدان المتقدمة

هذا القسم الفرعي موجه إلى الأطراف من البلدان المتقدمة. ويرجى الانتقال مباشرة إلى القسم الفرعي التالي إذا كنتم من البلدان النامية.

يجب أن تقوم البلدان المتقدمة بوصف التدابير التي اتخذتها منح معاملة تفضيلية للفنانين ولسائر المهنيين والعاملين في مجال الثقافة وكذلك للسلع والخدمات الثقافية للبلدان النامية.

أما الأسئلة الرئيسية الواجب تناولها في هذا القسم فهي التالية:

- ما هو عنوان التدبير المتخذ؟
- ما هي الأهداف الرئيسية للتدبير؟
- ما هو نطاق التدبير (مستوى محلي أو وطني أو إقليمي) وما هي طبيعته (تشريعية أو تنظيمية أو مالية أو مؤسسية) وملامحه الرئيسية؟
- هل يستهدف أفراداً معيّنين (كالنساء) و/أو فئات اجتماعية بمعنى «الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية»، وفقاً لما نصت عليه المادة ٧ من الاتفاقية؟
- ما هي النتائج المتوقعة من تنفيذ التدبير؟
- ما هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التدبير وما هي الموارد المالية المخصصة لتنفيذه؟
- هل المنظمات غير الحكومية و/أو القطاع الخاص يشاركان في تنفيذ التدبير؟

(ح) هل تم استحداث أو تعديل التدبير بغية:

- تنفيذ أحكام الاتفاقية؟
- دعم/رفد مناقشات متعلقة بالسياسات ومستوحاة من الاتفاقية؟
- أسباب أخرى غير متعلقة بالاتفاقية؟

(ط) هل تم تقييم تنفيذ التدبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج الرئيسية والمؤشرات المستخدمة في تحديد الأثر؟

يرجى الإجابة على الأسئلة الرئيسية من (أ) إلى (ط) المذكورة أعلاه التي تتعلق بالتدابير المتخذة لمنح معاملة تفضيلية للبلدان النامية.

يمكنكم وصف ستة تدابير رئيسية على الأكثر.

البلدان النامية

هذا القسم الفرعي موجه للبلدان النامية.

تنص المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ١٦ على أن «تشجع البلدان النامية على رسم سياسات وتدابير - على قدر الإمكان - تهدف إلى تعزيز الامتيازات التي يمكن أن تمنحها لهم المعاملة التفضيلية».

وفي هذا القسم، تقوم الأطراف من البلدان النامية بوصف التدابير التي اتخذتها لتحديد أولوياتها، واحتياجاتها ومصالحها المحددة، وتعزيز الامتيازات التي يمكن أن تمنحها لها المعاملة التفضيلية. وتقدم أيضاً هذه الأطراف معلومات عن تدابير المعاملة التفضيلية التي اتخذتها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

أما الأسئلة الرئيسية الواجب تناولها في هذا القسم فهي التالية:

- ما هو اسم التدبير المتخذ؟
- ما هي الأهداف الرئيسية للتدبير؟
- ما هو نطاق التدبير (مستوى محلي أو وطني أو إقليمي) وما هي طبيعته (تشريعية أو تنظيمية أو مالية أو مؤسسية) وملامحه الرئيسية؟
- هل يستهدف أفراداً معيّنين (كالنساء) و/أو فئات اجتماعية بمعنى «الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية»، وفقاً لما نصت عليه المادة ٧ من الاتفاقية؟
- ما هي النتائج المتوقعة من تنفيذ التدبير؟
- ما هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التدبير وما هي الموارد المالية المخصصة لتنفيذه؟
- هل المنظمات غير الحكومية و/أو القطاع الخاص يشاركان في تنفيذ التدبير؟

- ← ضمان معاملة الفئات والمجموعات الاجتماعية المحرومة (بما فيها النساء) معاملة عادلة ومنصفة لإشراكها في الحياة الثقافية؛
- ← تحقيق التوزيع العادل للموارد الثقافية بين المناطق وفيما بين المدن والأرياف.
- ↘ لمزيد من المعلومات عن أنواع التدابير التي ينبغي بيانها، يرجى العودة إلى المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ١٣ (دمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة).
- أما الأسئلة الرئيسية الواجب تناولها في هذا القسم فهي التالية:
- (أ) ما هو اسم التدبير المتخذ؟
- (ب) ما هي الأهداف الرئيسية للتدبير؟
- (ج) ما هو نطاق التدبير (مستوى محلي أو وطني أو إقليمي) وما هي طبيعته (تشريعية أو تنظيمية أو مالية أو مؤسسية) وملامحه الرئيسية؟
- (د) هل يستهدف أفراداً معيّنين (كالنساء) و/أو فئات اجتماعية بمعنى «الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية»، وفقاً لما نصّت عليه المادة ٧ من الاتفاقية؟
- (هـ) ما هي النتائج المتوقعة من تنفيذ التدبير؟
- (و) ما هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التدبير وما هي الموارد المالية المخصصة لتنفيذه؟
- (ز) هل المنظمات غير الحكومية و/أو القطاع الخاص يشاركان في تنفيذ التدبير؟
- (ح) هل تم استحداث أو تعديل التدبير بغية:
- تنفيذ أحكام الاتفاقية؟
 - دعم/رفد مناقشات متعلقة بالسياسات ومستوحاة من الاتفاقية؟
 - أسباب أخرى غير متعلقة بالاتفاقية؟
- (ط) هل تم تقييم تنفيذ التدبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج الرئيسية والمؤشرات المستخدمة في تحديد الأثر؟

يرجى الإجابة على الأسئلة الرئيسية من (أ) إلى (ط) المذكورة أعلاه التي تتعلق بالتدابير المتخذة لدمج الثقافة في السياسات والخطط الوطنية الإنمائية.

يمكنكم وصف ستة تدابير رئيسية على الأكثر.

- (ح) هل تم استحداث أو تعديل التدبير بغية:
- تنفيذ أحكام الاتفاقية؟
 - دعم/رفد مناقشات متعلقة بالسياسات ومستوحاة من الاتفاقية؟
 - أسباب أخرى غير متعلقة بالاتفاقية؟
- (ط) هل تم تقييم تنفيذ التدبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج الرئيسية والمؤشرات المستخدمة في تحديد الأثر؟
- يرجى الإجابة على الأسئلة الرئيسية من (أ) إلى (ط) المذكورة أعلاه التي تتعلق بالتدابير المتخذة لتعزيز الامتيازات التي يمكن أن تمنحها المعاملة التفضيلية للبلدان النامية.
- يمكنكم وصف ستة تدابير رئيسية على الأكثر.

٤ - دمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة

إن الأطراف مدعوة في هذا القسم إلى تعداد التدابير التي تركز على دمج الثقافة، كعنصر استراتيجي، في سياسات التنمية المستدامة وبرامج المساعدة على الصعيدين الوطني والدولي، آخذة في الاعتبار السياسات والتدابير المذكورة في القسم الأول والثاني والثالث لهذا الإطار.

وتقوم عادة وكالات مسؤولة عن النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاندماج الاجتماعي بتنفيذ هذه التدابير (المستوى الوطني)، فضلاً عن وكالات معنية بالتعاون الإنمائي (المستوى الدولي).

وتعرّف المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ١٣ التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها (المرجع: تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لعام ١٩٨٧)».

ومن المسلّم به أنه ينبغي صياغة سياسات التنمية المستدامة واعتمادها وتنفيذها مع السلطات المختصة والمسؤولة عن الاقتصاد والبيئة والشؤون الاجتماعية والثقافة. أما التدابير التي يجب بيانها في هذا الجزء، فينبغي لها أن تراعي هذا الترابط.

٤ - أ - التدابير المتخذة على الصعيد الوطني

يرجى ذكر التدابير المتخذة بغية تحقيق الأهداف والنتائج التالية:

- ← دمج الثقافة في التخطيط الإنمائي الوطني الشامل، أي في الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل؛
- ← تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية من خلال دمج الثقافة في جملة أمور منها الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي والتعليم والتدريب؛

يرجى الإجابة على الأسئلة الرئيسية من (أ) إلى (ط) المذكورة أعلاه التي تتعلق بالتدابير المتخذة لدمج الثقافة في مظاهر المساعدة الإنمائية المقدمة على الصعيد الدولي.

يمكنكم وصف ستة تدابير رئيسية على الأكثر.

٥ - توعية المجتمع المدني وإشراكه

لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة «المجتمع المدني» المنظمات غير الحكومية، والهيئات التي لا تستهدف الربح، والمهنيين العاملين في قطاع الثقافة والقطاعات المرتبطة به، والمجموعات التي تدعم عمل الفنانين والمجتمعات الثقافية (انظر الفقرة ٣ من المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن مشاركة المجتمع المدني).

وقد اعترفت الأطراف بالدور الأساسي للمجتمع المدني في حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتعهدت بتشجيع مشاركتها الفعالة في الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية.

الأطراف

يهدف هذا القسم الفرعي إلى تقديم معلومات عن الجهود التي تبذلها الأطراف لإشراك المجتمع المدني في أنشطتها، وعن الموارد التي تخصصها لضمان مشاركته، وعن النتائج التي تم الحصول عليها.

ويجب على الأطراف تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذتها لإشراك المجتمع المدني في الأنشطة التالية:

- ➡ الترويج لأهداف الاتفاقية من خلال حملات التوعية وغيرها من الأنشطة؛
- ➡ جمع البيانات وتشاطر المعلومات وتبادلها بشأن التدابير الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي داخل أراضيها وعلى المستوى الدولي؛
- ➡ وضع السياسات من خلال توفير الأماكن التي تتيح للمجتمع المدني التعبير عن أفكاره ومناقشتها؛
- ➡ تنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية وما إلى ذلك.

لمزيد من المعلومات عن أنواع التدابير التي ينبغي بيانها، يرجى العودة إلى المادة ١١ (مشاركة المجتمع المدني) وإلى المبادئ التوجيهية التنفيذية المرتبطة بها.

المجتمع المدني

يرمي هذا القسم الفرعي إلى إشراك المجتمع المدني في تقديم المعلومات عن الجهود التي يبذلها لتنفيذ الاتفاقية وفقاً لأدواره ومسؤولياته المحددة في المادة ١١ من هذه الاتفاقية ومبادئها التوجيهية التنفيذية.

ويمكن أن يساهم المجتمع المدني في تقديم المعلومات عن الأنشطة التي يقوم بها ومنها:

٤ - ب - التدابير المتخذة على الصعيد الدولي

يرجى وصف التدابير المتخذة لدمج الثقافة في أطر وسياسات وبرامج المساعدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي والدولي (بما فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب) لدعم نشوء قطاعات إبداعية حيوية في البلدان النامية من خلال ما يلي:

- ➡ تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في سبيل وضع السياسات والقيام بمشاريع تجارية من خلال التدريب وإقامة الشبكات وتبادل المعلومات، وما إلى ذلك؛
- ➡ نقل التكنولوجيا والخبرة في مجال الصناعات والمشروعات الثقافية من خلال ما يلي: تحليل الاحتياجات والانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وإعداد منصات جديدة، وما إلى ذلك؛
- ➡ الدعم المالي: الإسهام في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وإدماج قطاع الثقافة في الخطط الإطارية الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتيسير استفادة الصناعات الثقافية من تمويل القطاعين العام والخاص وتصميم آليات مالية مبتكرة، وما إلى ذلك.

لمزيد من المعلومات عن أنواع التدابير التي ينبغي بيانها، يرجى العودة إلى المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ١٤ (التعاون من أجل تحقيق التنمية).

أما الأسئلة الرئيسية الواجب تناولها في هذا القسم فهي التالية:

- (أ) ما هو اسم التدبير المتخذ؟
- (ب) ما هي الأهداف الرئيسية للتدبير؟
- (ج) ما هو نطاق التدبير (مستوى محلي أو وطني أو إقليمي) وما هي طبيعته (تشريعية أو تنظيمية أو مالية أو مؤسسية) وملامحه الرئيسية؟
- (د) هل يستهدف أفراداً معيّنين (كالنساء) و/أو فئات اجتماعية بمعنى «الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات وإلى الشعوب الأصلية»، وفقاً لما نصت عليه المادة ٧ من الاتفاقية؟
- (هـ) ما هي النتائج المتوقعة من تنفيذ التدبير؟
- (و) ما هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ التدبير وما هي الموارد المالية المخصصة لتنفيذه؟
- (ز) هل المنظمات غير الحكومية و/أو القطاع الخاص يشاركان في تنفيذ التدبير؟
- (ح) هل تم استحداث أو تعديل التدبير بغية:
 - تنفيذ أحكام الاتفاقية؟
 - دعم/رفد مناقشات متعلقة بالسياسات ومستوحاة من الاتفاقية؟
 - أسباب أخرى غير متعلقة بالاتفاقية؟
- (ط) هل تم تقييم تنفيذ التدبير؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي النتائج الرئيسية والمؤشرات المستخدمة في تحديد الأثر؟

ويجب أن تصف الأطراف في هذا القسم تدبيراً واحداً مُتخذاً أو سياسة واحدة مُتخذة، على الأقل، لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع الثقافي ولدعم النساء على إبداع وإنتاج أشكال التعبير الثقافي والانتفاع بها. ويمكن أن تسترشد الأطراف **بالأسئلة الرئيسية** من (أ) إلى (ط) للقيام بذلك.

استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب

يتمشى تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في تنفيذ الاتفاقية مع استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١.

وتصف الأطراف في هذا القسم سياسةً واحدة أو تدبيراً أو مشروعاً واحداً على الأقل ومنها على سبيل المثال:

- تشجيع مشاركة الشباب كجهات مبدعة ومنتجة للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية ومنتفعة بها؛
- تسهيل مشاركة الشباب والمنظمات الشبابية ودمج شواغلهم واحتياجاتهم في عملية وضع السياسات الثقافية؛
- تطبيق مناهج دراسية أو برامج جديدة في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التدريبية من أجل بناء المهارات الجديدة المطلوبة للصناعات الثقافية والإبداعية، بما في ذلك المهارات الريادية والإدارية والتكنولوجية؛
- إشراك الشباب في جمع المعلومات عن تنوع أشكال التعبير الثقافي ونشرها في الأوساط الشبابية.

ويمكن أن تسترشد الأطراف **بالأسئلة الرئيسية** من (أ) إلى (ط) للقيام بذلك.

٧ - الإنجازات والتحديات والحلول والخطوات المقبلة

في هذا القسم من التقرير، تقدّم الأطراف وسائر الجهات المعنية المشاركة المعلومات بشأن ما يلي:

- (١) **النتائج الرئيسية المحققة** جراء تنفيذ الاتفاقية؛
- (٢) **التحديات الرئيسية** التي واجهتها عملية التنفيذ أو التي يُتوقع مواجهتها؛
- (٣) **الحلول** التي تم اعتمادها للتغلب على تلك التحديات أو المزمع اعتمادها؛
- (٤) **الخطوات المقرر اتخاذها في السنوات الأربع القادمة لتنفيذ الاتفاقية والأولويات المحددة لهذه الفترة.**

يرجى ملاحظة أن الأطراف التي قدّمت بالفعل التقرير الدوري الذي يقمّ كل أربع سنوات عن تنفيذ الاتفاقية، ينبغي أن تصف الإنجازات والتحديات والحلول في الإطار الزمني للسنوات الأربع الماضية، أي منذ تقريرها السابق.

← الترويج لأهداف ومبادئ الاتفاقية في أراضيه وفي المحافل الدولية؛

← تشجيع الحكومات على التصديق على الاتفاقية وتنفيذها؛

← إيصال شواغل المواطنين والجمعيات والشركات إلى السلطات العامة، بما فيها شواغل الفئات الضعيفة مثل النساء والأشخاص المنتمين إلى الأقليات؛

← المساهمة في تحسين الشفافية والمساءلة بشأن إدارة الشؤون الثقافية؛

← مراقبة تنفيذ السياسات والبرامج في إطار التدابير الرامية إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وما إلى ذلك؛

← بناء القدرات في المجالات المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية، والسعي إلى جمع البيانات؛

← إقامة شراكات مبتكرة مع القطاعين العام والخاص ومع المجتمعات المدنية لمناطق أخرى من العالم.

وقد يرغب المجتمع المدني أيضاً في تشاطر المعلومات بخصوص ما يلي:

← الأنشطة التي قرّر الاضطلاع بها في السنوات الأربع القادمة من أجل تنفيذ الاتفاقية؛

← التحديات الرئيسية التي واجهها أو التي يتوقعها والحلول التي اعتمدها أو المزمع اتخاذها لتذليل هذه التحديات، وما إلى ذلك.

↪ يرجى تحديد منظمات المجتمع المدني المساهمة في هذا القسم من التقرير.

٦ - القضايا المستعرضة وأولويات اليونسكو

القضايا المستعرضة

تقدّم الأطراف في هذا القسم معلومات عن القضية أو القضايا المستعرضة الناشئة التي تحدّدها الهيئتان الرئاسيتان للاتفاقية في كل دورة من دورات تقديم التقارير. ويمكن أن تسترشد الأطراف **بالأسئلة الرئيسية** من (أ) إلى (ط) للقيام بذلك.

ويحدّد قرار صادر عن مؤتمر الأطراف القضية أو القضايا المستعرضة التي ينبغي تقديم معلومات بشأنها في كل دورة من دورات تقديم التقارير كل أربع سنوات.

أولوية اليونسكو العامة: المساواة بين الجنسين

تعد قضية المساواة بين الجنسين من أولويات اليونسكو العامة لفترة البرنامج والميزانية ٢٠١٤-٢٠١٧.

وتنص المادة ٧ من الاتفاقية على تشجيع الأطراف على «إيلاء العناية الواجبة للظروف والاحتياجات الخاصة بالنساء». وتعني هذه «العناية» اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير مُعدّة خصيصاً لدعم النساء بوصفهن مبدعات ومنتجات لأشكال التعبير الثقافي ومواطنات يشاركن في الحياة الثقافية. ولتحقيق ما سبق ذكره، قد تكون هناك حاجة إلى اعتماد سياسة متكاملة باتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية ومؤسسية.

البيانات والمعلومات والإحصاءات التكميلية

إن النهج المتبع لتوفير معلومات إحصائية في التقارير هو نهج عملي. وهذا يعني أن الأطراف مدعوة إلى توفير معلومات إحصائية موجودة من قبل، كلما كان ذلك ممكناً. ويمكن أن تُستمد هذه البيانات من الدراسات الاستقصائية الوطنية ودراسات الخرائط، وغيرها. وفيما يلي بعض الاقتراحات عن مكان وجود البيانات. وينبغي الإشارة إلى جميع مصادر البيانات وإلى سنة جمعها/نشرها.

١ - الاقتصاد والتمويل

عند تقديم البيانات الخاصة بهذا القسم، من المهم تحديد معنى «القطاع الثقافي» لأغراض إحصائية وتطبيق هذا التعريف باستمرار. وللإطلاع على المبادئ التوجيهية، يرجى العودة إلى إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية (FCS) لعام ٢٠٠٩ من خلال الرابط التالي:

<http://www.uis.unesco.org/culture/Documents/framework-cultural-statistics-culture-2009-en.pdf>

١,١ - إجمالي تدفقات السلع والخدمات الثقافية

يرجى العودة إلى تعريف السلع والخدمات الثقافية الوارد في إطار الإحصاءات الثقافية لليونسكو لعام ٢٠٠٩ الذي يحدّد رموز النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها (HS) والتصنيف الموسع لخدمات الميزان التجاري (EBOPS)، التي ينبغي استخدامها عند تحديد السلع والخدمات الثقافية. ويمكن الحصول على معلومات إضافية عن إحصاءات الخدمات الثقافية في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات المتاح على الرابط التالي:

<http://unstats.un.org/unsd/tradeserv/TFSITS/manual.htm>

١,١- أ - السلع الثقافية

- (أ) صادرات السلع الثقافية (المجموع بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
(ب) واردات السلع الثقافية (المجموع بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)

١,١- ب - الخدمات الثقافية

- (أ) صادرات الخدمات الثقافية (المجموع بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
(ب) واردات الخدمات الثقافية (المجموع بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)

١,٢ - مساهمة الأنشطة الثقافية في إجمالي الناتج المحلي (GDP)

يرجى العودة إلى إطار الإحصاءات الثقافية لليونسكو لعام ٢٠٠٩ من أجل الحصول على قائمة الرموز المستخدمة في المجال الثقافي وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC). ويرجى الإشارة إلى المنهجية المتبعة لحساب حصة المجال الثقافي من إجمالي الناتج المحلي (القيمة المضافة والمدخلات/المخرجات، وما إلى ذلك).

- (أ) إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
(ب) حصة الأنشطة الثقافية في إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية والسنة والمصدر)

١,٣ - الإنفاق الحكومي في مجال الثقافة

- (أ) إجمالي النفقات الحكومية (بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
(ب) حصة المجال الثقافي في النفقات الحكومية (بالدولار الأمريكي وكنسبة مئوية من إجمالي النفقات الحكومية والسنة والمصدر)

في حال عدم وجود نفقات مخصصة للثقافة، يرجى الاعتماد على النفقات الحكومية في مجال الأنشطة الترفيهية والثقافية.

٢ - الكتب

- (أ) عدد المنشورات (السنة والمصدر)
(ب) عدد دور النشر (السنة والمصدر):
• عدد قليل (من ١ إلى ٢٠ منشوراً في السنة)
• عدد متوسط (من ٢١ إلى ٤٩ منشوراً في السنة)
• عدد كبير (٥٠ منشوراً أو أكثر في السنة)
(ج) المكتبات والمبيعات
• سلاسل المكتبات (العدد الإجمالي وإجمالي المبيعات بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
• المكتبات المستقلة (العدد الإجمالي وإجمالي المبيعات بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
• المكتبات الواقعة في متاجر التجزئة الأخرى، بما في ذلك المتاجر الكبرى (العدد الإجمالي وإجمالي المبيعات بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
• تجار التجزئة عبر الإنترنت (العدد الإجمالي وإجمالي المبيعات بالدولار الأمريكي والسنة والمصدر)
(د) تدفقات الترجمة: عدد الترجمات المنشورة (السنة والمصدر)

٣ - الموسيقى

(أ) الإنتاج: عدد الألبومات الصادرة:

- في شكل مادي (السنة والمصدر)
- في شكل رقمي (السنة والمصدر)
- إنتاج مستقل (السنة والمصدر)
- إنتاج شركات كبرى (السنة والمصدر)

(ب) المبيعات: إجمالي مبيعات الأعمال الموسيقية المسجلة:

- في شكل مادي، وموزعة على الأقراص المدمجة والأشكال المادية الأخرى (السنة والمصدر)
- في شكل رقمي، وموزعة على الأغاني الفردية والألبومات الرقمية (السنة والمصدر)

٤ - وسائل الإعلام

للحصول على تعريفات ومعلومات بشأن الإحصاءات المتعلقة بوسائل الإعلام، يرجى العودة إلى دليل معهد اليونسكو للإحصاء لمؤشرات البث الإذاعي والصحافة المتاح على الرابط التالي:

<http://www.uis.unesco.org/Communication/Documents/tp10-media-indicators-2013-en.pdf>

(أ) جمهور البث الإذاعي ونسبته (السنة والمصدر):

نوع البرنامج	نسبة الجمهور	نوع الملكية (عامة أو خاصة أو محلية)	طريقة النفاذ (مجانية-غير مجانية)
القناة الأولى			
القناة الثانية			
القناة الثالثة			
القناة الرابعة			

(ب) هيئات وسائل الإعلام الإذاعية (السنة والمصدر):

الملكية	عدد هيئات وسائل الإعلام المحلية التي توفر ما يلي:		
	محطات إذاعية فقط	قنوات تلفزيونية فقط	كلا القنوات الإذاعية والتلفزيونية
عامة			
خاصة			
مجتمعية			
غير محددة			
المجموع			

(ج) الصحف (السنة والمصدر):

طريقة النشر*	عدد المنشورات	
	الصحف اليومية	الصحف الأخرى
مطبوعة		
مجانية فقط		
غير مجانية فقط		
مجانية وغير مجانية		
مطبوعة ومنشورة على الإنترنت		
مجانية فقط		
غير مجانية فقط		
مجانية وغير مجانية		
المجموع		

* باستثناء الصحف المنشورة على الإنترنت حصراً.

التعليم وتوعية الجمهور

المادة ١٠ - التعليم وتوعية الجمهور

تقوم الأطراف بما يلي:

- (أ) التشجيع على إدراك أهمية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والارتقاء بهذا الإدراك، ولا سيما من خلال البرامج التعليمية والبرامج الرامية إلى زيادة توعية الجمهور؛
- (ب) التعاون مع الأطراف الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق هدف هذه المادة؛
- (ج) العمل على تشجيع الإبداع وتدعيم القدرات الإنتاجية عن طريق إنشاء برامج للتعليم والتدريب والتبادل في مجال الصناعات الثقافية. وينبغي تنفيذ هذه التدابير بدون أن يؤثر ذلك سلباً على أشكال الإنتاج التقليدية.

اعتبارات عامة

- ١ - تتحمل الأطراف في الاتفاقية مسؤولية أساسية تقضي بدعم وتشجيع إدراك أهمية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وخاصة عن طريق وضع برامج للتعليم النظامي وغير النظامي وأنشطة لتوعية الجمهور تستهدف المواطنين من جميع الأعمار.
- ٢ - ينبغي أن تكون البرامج والتدابير الخاصة بالتعليم والتوعية المتزايدة لدى الجمهور وسيلة لتسليط الضوء على خصائص هذه الاتفاقية، وإبراز سماتها المميزة بالنسبة إلى الوثائق التقنية الأخرى التي اعتمدها اليونسكو في مجال الثقافة.

الأدوات والبرامج التعليمية

- ٣ - ينبغي للأطراف أن تشجع، على المستويات المناسبة، اعتماد نهج متكامل لتصميم وتنفيذ البرامج التعليمية التي تعزز أهداف الاتفاقية ومبادئها. ويشمل ذلك تعزيز الروابط بين الثقافة والتعليم على مستوى السياسات والبرامج والمؤسسات.
- ٤ - تتطور مهن الصناعات الثقافية تطوراً سريعاً، لذا يجب أن يكون التدريب على هذه المهن عملية مستمرة تقوم على استنباط الأفكار واتخاذ المبادرات. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق الأطراف النظر في الجوانب التالية دون الاقتصار عليها: تحديد النقص في المهارات وفي تخصصات التأهيل المهني، ولا سيما ما يتعلق منها بمهن التكنولوجيا الرقمية، وتطوير المناهج الدراسية، وإقامة الشراكات بين مؤسسات التدريب والقطاعات الصناعية المعنية. وأخيراً، ينبغي أيضاً تشجيع التعاون مع السلطات الحكومية والمؤسسات الخاصة التي تؤدي دوراً في برامج التنمية المستدامة والبرامج المعدة للشباب.

٥ - الاتصال والبنى الأساسية والانتفاع

- (أ) عدد المشتركين في الهواتف المحمولة لكل ١٠٠٠ نسمة (السنة والمصدر)
- (ب) عدد الأسر المعيشية التي يمكنها استخدام الإنترنت في المنزل (السنة والمصدر)
- (ج) عدد الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (السنة والمصدر)

٦ - المشاركة الثقافية

نسبة الأشخاص الذين شاركوا في أنشطة ثقافية مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الاثني عشر الماضية:

المشاركة في أنشطة ثقافية (النسبة المئوية)			
النشاط	الإناث	الذكور	المجموع
السينما			
المسرح (بما في ذلك عروض الكاباريه والأوبرا وعروض الدمى المتحركة)			
الرقص (بما في ذلك الباليه)			
الحفلات الموسيقية/العروض الغنائية المباشرة			
المعارض			
المجموع			

يرجى إن أمكن توضيح أسباب عدم حضور أي حدث ثقافي ولو مرة واحدة على الأقل خلال العام الماضي:

الأسباب الرئيسية لعدم المشاركة (النسبة المئوية)			
النوع	الإناث	الذكور	المجموع
الثمن الباهظ			
انعدام الاهتمام			
قلة الوقت			
نقص المعلومات			
بُعد المسافة			

٧ - توضيحات إضافية

يرجى تقديم أي تفسيرات وتوضيحات إضافية إذا لزم الأمر.

٥ - وتعتبر المدرسة إطاراً هاماً لتزويد الشباب بالمعلومات وبالعارف التي تفضي بهم إلى استشعار الحاجة إلى حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وفي هذا السياق، تستطيع الأطراف أن تشجع، على المستويات المناسبة، وضع السياسات والبرامج وتخصيص الموارد، من أجل ما يلي:

- (أ) إدراج تنوع أشكال التعبير الثقافي في المناهج المدرسية المكيفة مع الظروف المحلية ومع الثقافات؛
- (ب) إعداد مواد تعليمية وتدريبية في أشكال مختلفة، ولا سيما على الإنترنت، كالكتب والأقراص المدمجة وأشرطة الفيديو والأفلام الوثائقية والكتيبات والكراسات والألعاب التفاعلية، وما إلى ذلك؛
- (ج) دعوة بعض الفنانين والمهنيين العاملين في حقل الثقافة إلى إعداد هذه المواد والمشاركة في الأنشطة التي تقوم بها المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى؛
- (د) تعزيز قدرة المعلمين على توعية الطلاب بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي وحثهم على استخدام الأدلة والكتيبات لهذا الغرض؛
- (هـ) تشجيع الأشخاص الراشدين وجمعيات الأهالي على اقتراح مواضيع ودروس لتعليم تنوع أشكال التعبير الثقافي في المدرسة؛
- (و) إشراك الشباب في جمع المعلومات عن تنوع أشكال التعبير الثقافي ونشرها داخل مجتمعاتهم؛
- (ز) نقل الخبرات المكتسبة عن طريق تشجيع المناهج التربوية القائمة على المشاركة وأنشطة الرعاية والتعلم.

٦ - وتعتبر مؤسسات التعليم والتعليم العالي والبحوث أطراً مؤاتية للإبداع وبناء القدرات في مجال الصناعات الثقافية ورسم السياسات الثقافية. وفي هذا السياق، تستطيع الأطراف أن تقوم بالتالي بدعم هذه المؤسسات وتشجيعها على تنفيذ برامج تسهل تطوير المهارات والتنقل والمبادلات لدى الجيل القادم من المهنيين العاملين في حقل الصناعات الثقافية والسياسات الثقافية، كما باستطاعة الأطراف النظر في إنشاء كراسي جامعية لليونيسكو في مجالي الصناعات الثقافية والسياسات الثقافية.

توعية الجمهور

٧ - تستطيع الأطراف تخصيص موارد لإعداد أنواع مختلفة من وسائل التوعية التي تلبى احتياجات جمهور متنوع، وتستخدم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، فضلاً عن وسائل غير رسمية لنقل المعرفة. ومن الواجب دعوة الفنانين والمهنيين العاملين في حقل الثقافة إلى المشاركة في إعداد هذه الوسائل.

٨ - وينبغي للأطراف دعم التظاهرات التي تفضي إلى توعية الجمهور وإلى نشر المعلومات عن تنوع أشكال التعبير الثقافي، عن طريق تنظيم الندوات، على سبيل المثال، وحلقات العمل، وحلقات التدارس، والمنشآت العامة، أو المعارض أيضاً، والحفلات الموسيقية، والمهرجانات، والمسابقات، والأيام الدولية، إلخ. وفي هذا السياق، ينبغي للأطراف مشاركة القطاعين العام والخاص، فضلاً عن المنظمات والشبكات الموجودة داخل المجتمع المدني.

٩ - ويمكن لوسائل الإعلام أن تسهم إسهاماً فعالاً في توعية الجمهور بشأن أهمية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وينبغي للأطراف دعم إعداد الحملات والبرامج المتخصصة القابلة للنشر في أي نوع من أنواع وسائل الإعلام والموجهة إلى مختلف الفئات المستهدفة. ويمكن التشجيع على إنشاء شبكة من الصحفيين المتخصصين في حقل الثقافة. كما يمكن لشبكات التلفزة المحلية وإذاعات المجتمع المحلي أن تؤدي دوراً أساسياً عن طريق تحسين معرفة أشكال التعبير الثقافي والتظاهرات الثقافية المختلفة، وتشاطر المعلومات عن الممارسات الجيدة.

تعزيز التعاون

- ١٠ - تشجّع الأطراف على إقامة تعاون وثيق مع منظمات أخرى حكومية دولية وإقليمية في إطار جهودها الرامية إلى توعية الجمهور بأهمية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.
- ١١ - وتشجّع الأطراف، عن طريق جهة الاتصال التي تعينها (المادتان ٩ و ٢٨ من الاتفاقية) أو اللجان الوطنية التابعة لها، على متابعة تنفيذ البرامج التعليمية والأنشطة المتعلقة بتوعية الجمهور، وعلى تشاطر المعلومات والممارسات الجيدة فيما بينها.

دور المجتمع المدني ومشاركته

١ - تعد المادة ١١ (مشاركة المجتمع المدني) أكثر أحكام الاتفاقية وضوحاً فيما يخص المجتمع المدني. وترد الإشارة إلى المجتمع المدني، بصورة صريحة أو ضمنية، في عدة أحكام أخرى من الاتفاقية، بما فيها المواد ٦ و٧ و١٢ و١٥ و١٩.

٢ - المادة ١١ - مشاركة المجتمع المدني

تقر الأطراف بالدور الأساسي للمجتمع المدني في حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتشجع الأطراف مشاركة المجتمع المدني بصورة فعالة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

تعريف المجتمع المدني وأدواره

٣ - لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة «المجتمع المدني» المنظمات الحكومية، والهيئات التي لا تستهدف الربح والمهنيين في مجال الثقافة والقطاعات المرتبطة به، والمجموعات التي تدعم عمل الفنانين والمجتمعات الثقافية.

٤ - يضطلع المجتمع المدني بدور أساسي في تنفيذ الاتفاقية، إذ يحيط السلطات العامة علماً بشواغل المواطنين والرابطات والشركات، ويتابع تنفيذ السياسات والبرامج، ويقوم بهمة المراقبة والإنذار، ويحرص على مراعاة القيم وعلى الإبداع، كما يساهم في إضفاء مزيد من الشفافية والمسؤولية على الحوكمة.

مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ أحكام الاتفاقية

٥ - يتعين على الأطراف أن تحت المجتمع المدني على المشاركة في تنفيذ هذه الاتفاقية عبر إشراكه بالوسائل الملائمة في صياغة السياسات الثقافية وتيسير وصوله إلى المعلومات المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ودعم قدراته في هذا المجال. وبوسع الأطراف أن تضع لهذا الغرض آليات خاصة مرنة وفعالة.

٦ - وينبغي الاستفادة من قدرة المجتمع المدني على الاضطلاع بدور مجدد وعلى أن يكون طرفاً فاعلاً في التغيير في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية. كما يتعين على الأطراف أن تشجع المجتمع المدني على اقتراح أفكار ونهج جديدة من أجل رسم السياسات الثقافية، وكذلك لاستحداث عمليات وممارسات وبرامج ثقافية تجديدية تساهم في تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

ويمكن للمجتمع المدني أن يساهم في المجالات التالية:

- تقديم الدعم الملائم للأطراف لرسم وتنفيذ السياسات الثقافية؛
- تعزيز القدرات في المجالات الخاصة المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية وجمع البيانات المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛
- ترويج أشكال التعبير الثقافي الخاصة بإتاحة فرص التعبير لفئات مثل النساء والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات والشعوب الأصلية لكي يتسنى أخذ الظروف والاحتياجات الخاصة للجميع في الاعتبار عند صياغة السياسات الثقافية؛
- مبادرات المناذاة بتصديق واسع النطاق على الاتفاقية وتنفيذ الحكومات لها ومساندة الأطراف في الجهود التي تبذلها من أجل ترويج أهداف ومبادئ الاتفاقية في المحافل الدولية الأخرى؛
- المساهمة في صياغة تقارير الأطراف الدورية في مجالات اختصاصها. وبوسع هذه المساهمة أن تغذي شعور المجتمع المدني بالمسؤولية وأن تساعد على زيادة الشفافية عند صياغة التقارير؛
- التعاون من أجل تحقيق التنمية على المستويات المحلي والوطني والدولي عبر الدخول في شراكات مجددة، أو إقامتها أو الإسهام فيها، مع القطاعين العام والخاص وكذلك مع المجتمع المدني في مناطق أخرى من العالم (المادة ١٥ من الاتفاقية).

مساهمة المجتمع المدني في أعمال هيئتي الاتفاقية

- ٧ - إن المجتمع المدني مدعو إلى أن يساهم في أعمال هيئتي الاتفاقية وفقاً للشروط التي تحددها هتان الهيئتان.
- ٨ - يجوز للجنة أن تستشير في أي وقت هيئات عامة أو خاصة وأشخاص طبيعيين بشأن مسائل خاصة، وذلك بمقتضى الفقرة ٧ من المادة ٢٣ من الاتفاقية. ويجوز للجنة في هذه الحالة أن تدعو هذه الجهات إلى حضور اجتماع خاص للجنة، سواء أكانت الهيئة أو المجموعة المعنية قد حصلت أم لم تحصل على إذن بالمشاركة في دورات اللجنة.
- ٩ - ويجوز لمنظمات المجتمع المدني المرخص لها بالمشاركة في مؤتمر الأطراف واللجنة الدولية الحكومية بصفة المراقب بموجب النظام الداخلي لكل من الهيئات المذكورة أن تقوم بما يلي:
 - مواصلة الحوار التفاعلي مع الأطراف فيما يتعلق بالمساهمة الفعالة في تنفيذ الاتفاقية، ويستحسن قدر الإمكان أن يتم ذلك قبل عقد دورات الهيئات؛
 - المشاركة في اجتماعات هذه الهيئات؛
 - إبداء رأيها خلال الاجتماعات عندما يعطيها رئيس الهيئة المعنية الكلمة؛

ملحق مجموعة المعايير التي تنظم قبول ممثلي المجتمع المدني لحضور اجتماعات هيئتي الاتفاقية

- ١ - يجوز قبول منظمات أو فئات المجتمع المدني للمشاركة في دورات هيئتي الاتفاقية وفقاً للإجراء المنصوص عليه في النظام الداخلي لكل هيئة من هاتين الهيئتين، وذلك إذا توفرت فيها الشروط التالية:
- (أ) أن تكون لها مصالح وأنشطة في مجال أو عدة مجالات مستهدفة في الاتفاقية؛
- (ب) أن تتمتع بوضع قانوني مطابق للأحكام القانونية السارية في بلد التسجيل؛
- (ج) أن يكون لها طابع تمثيلي كل في مجال نشاطها أو أن تكون ممثلة للفئات الاجتماعية أو الفئات المهنية التي تنتمي إليها.
- ٢ - يجب أن يحمل طلب القبول توقيع الممثل الرسمي للمنظمة أو الفئة المعنية ويجب أن ترفق به الوثائق التالية:
- (أ) نسخة من النظام الأساسي أو اللائحة التنظيمية للهيئة؛
- (ب) قائمة الأعضاء، أو في حالة الكيانات التي لها بنية مغايرة (كالمؤسسات مثلاً)، قائمة بأعضاء مجلس الإدارة؛
- (ج) استعراض موجز للأنشطة التي قامت بها حديثاً والتي تبين كذلك طابعها التمثيلي في المجالات التي تتناولها الاتفاقية.

- تقديم مساهمات كتابية تتعلق بأعمال الهيئات المعنية بعد الحصول على إذن الرئيس، وتوزع أمانة الاتفاقية هذه المساهمات على جميع الوفود والمراقبين على أنها وثائق إعلامية.

مساهمة المجتمع المدني في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي

- ١٠- تعالج العناصر المرتبطة بهذه المشاركة في إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة باستخدام موارد الصندوق.

تعزيز التعاون الدولي^٣

المادة ١٢ - تعزيز التعاون الدولي

تسعى الأطراف إلى توطيد التعاون الثنائي والإقليمي والدولي فيما بينها من أجل تهيئة الظروف المواتية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، مع مراعاة الأوضاع المشار إليها في المادتين ٨ و ١٧ بوجه خاص، بغية تحقيق ما يلي على وجه الخصوص:

- (أ) تيسير الحوار بين الأطراف بشأن السياسة الثقافية؛
- (ب) تعزيز القدرات الاستراتيجية والإدارية للقطاع العام في المؤسسات الثقافية العامة، من خلال المبادرات الثقافية المهنية والدولية وتشاطر أفضل الممارسات؛
- (ج) تدعيم الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وفيما بين هذه الكيانات، من أجل تشجيع وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي؛
- (د) ترويج استخدام التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الشراكات من أجل تعزيز تشاطر المعلومات والتفاهم الثقافي، والنهوض بتنوع أشكال التعبير الثقافي؛
- (هـ) التشجيع على إبرام اتفاقات للإنتاج المشترك والتوزيع المشترك.

دمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة

المادة ١٣ - دمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة

تسعى الأطراف إلى دمج الثقافة في سياساتها الإنمائية على جميع المستويات بغية تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعمل في هذا الإطار على تدعيم الجوانب المتصلة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

اعتبارات عامة

- ١ - التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها» (تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ١٩٨٧).
- ٢ - إن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتنمية المستدامة جوانب متكاملة.
- ٣ - تمثل حماية التنوع الثقافي وتعزيزه والحفاظ عليه شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة (المادة ٢,٦ من الاتفاقية) لأنها تساهم في الازدهار الاجتماعي والثقافي ورفاه الأفراد والجماعات، كما تساهم في الحفاظ على الإبداع والحيوية في الثقافات والمؤسسات.
- ٤ - ويجب أن يأخذ تنوع أشكال التعبير الثقافي في الاعتبار في إطار عملية التنمية لأن هذا التنوع يسهم في تعزيز الهوية والتماسك الاجتماعي كما يسهم في تشكيل مجتمعات استيعابية تراعي التساوي في التمتع بالكرامة والاحترام بين جميع الثقافات.
- ٥ - وينبغي دمج الثقافة في السياسات والخطط الوطنية وفي استراتيجيات التعاون الدولي، وذلك بغية بلوغ أهداف التنمية البشرية ولا سيما الحد من وطأة الفقر.
- ٦ - إن دمج الثقافة في سياسات التنمية على جميع المستويات (المحلي والوطني والإقليمي والدولي) يتيح ما يلي:

٦,١ المساهمة في حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه؛

٦,٢ تهيئة الظروف لكي يستفيد الجميع، ولا سيما الفئات المحرومة، من إبداع أشكال التعبير الثقافي وإنتاجها والمشاركة فيها والانتفاع بها؛

٤ «التنمية البشرية هي عملية تفضي إلى زيادة الإمكانيات المتاحة لكل فرد» التقرير العالمي بشأن التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠، ص ١٠.

٣ قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥، في دورته الثانية التي عقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، أن «المادة ١٢ من الاتفاقية تتسم فعلاً بطابع تنفيذي بصيغتها الحالية، وأنها ليست بحاجة إلى المزيد من التوضيح في المبادئ التوجيهية» (القرار 7.CP.2).

التدابير الرامية إلى إدماج تنوع أشكال التعبير الثقافي في سياسات التنمية المستدامة

- ٨ - بغية دمج وتدعيم الجوانب المتصلة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي باعتبارها عنصراً من عناصر سياسات التنمية المستدامة، تشجع الأطراف على القيام بما يلي:
- ٨,١ توفير الظروف الملائمة لازدهار القدرات الإبداعية، مع الأخذ في الاعتبار باحتياجات جميع الفنانين والمهنيين والعاملين بقطاع الثقافة، وعن طريق إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفئات الاجتماعية والأفراد القاطنين في المناطق الجغرافية المحرومة؛
- ٨,٢ تعزيز تنمية الصناعات الثقافية التي لها مقومات البقاء، ولا سيما على مستوى الشركات بالغة الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة على الصعيد المحلي؛
- ٨,٣ تشجيع الاستثمار طويل الأمد في مجالي البنى التحتية والمؤسسات ووضع الأطر القانونية الضرورية لضمان استدامة الصناعات الثقافية؛
- ٨,٤ توعية مجموع السلطات العامة وشركائها، والأطراف الفاعلة على الصعيد المحلي، ومختلف العناصر المكونة للمجتمع، بالتحديات التي تواجه التنمية المستدامة وبأهمية أخذ البعد الثقافي للتنمية المستدامة في الاعتبار؛
- ٨,٥ تعزيز القدرات التقنية والمالية والبشرية على المدى الطويل للمنظمات الثقافية المحلية، عن طريق جملة تدابير من ضمنها تيسير حصولها على التمويل؛
- ٨,٦ تيسير انتفاع الجميع، ولا سيما النساء والشباب والمجموعات ضعيفة الحال، بفرص ابتكار وإنتاج سلع وأنشطة وخدمات ثقافية، وذلك على نحو مستمر وعادل وشامل؛
- ٨,٧ استشارة وإشراك السلطات العامة المسؤولة عن المسائل المتعلقة بتنوع أشكال التعبير الثقافي، وكذلك المجتمع المدني وممثلي قطاع الثقافة المنخرطين في ابتكار وإنتاج وتوزيع الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية؛
- ٨,٨ دعوة المجتمع المدني إلى المشاركة في تحديد ورسم وتنفيذ السياسات والتدابير الإنمائية الخاصة بقطاع الثقافة؛
- ٩ - ومن أجل إجراء تقييم أفضل للدور الذي تضطلع به الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة، تشجع الأطراف على تسهيل وضع مؤشرات إحصائية، وتسهيل تبادل المعلومات ونشر الممارسات الجيدة وتشاطرها.

٦,٣ استخدام الطاقات الكاملة للصناعات الثقافية ومساهمتها في مجال التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز مستوى جيد لحياة كريمة من خلال إبداع أشكال التعبير الثقافي وإنتاجها وتوزيعها ونشرها؛

٦,٤ الحفاظ على التماسك الاجتماعي ومحاربة العنف من خلال أنشطة ثقافية تبرز قيمة حقوق الإنسان وثقافة السلام وتعزيز لدى الشباب الإحساس بانتمائهم إلى مجتمعهم؛

٦,٥ تعزيز وتطوير سياسات التنمية في قطاعات من بينها قطاع التعليم والسياحة والصحة العامة والأمن وتنظيم الفعاليات الحضورية.

مبادئ توجيهية

٧ - التنمية المستدامة هي ثمرة مجموعة من السياسات والتدابير الملائمة للسياقين الوطني والمحلي مع الحفاظ على تناسق المحيط الثقافي المحلي. ومن منطلق الحرص على وضع سياسات إنمائية ملائمة ومتسقة، تلتزم الأطراف بتطوير هذه السياسات آخذة في اعتبارها العناصر التالية:

٧,١ بالنظر إلى ترابط النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي لا يمكن تناول أحدها بمعزل عن الآخر، يجب صياغة السياسات والتدابير الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة واعتمادها وتنفيذها بالتشاور مع مجموع السلطات العامة المعنية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. ولهذا الغرض، ينبغي وضع آليات فعالة للتنسيق، وبوجه أخص على الصعيد الوطني.

٧,٢ وتعد توعية أصحاب القرار وشركائهم بأهمية البعد الثقافي للسياسات الإنمائية وتوعية المسؤولين عن تنفيذ السياسات الإنمائية في القطاعات الأخرى بالقضايا الثقافية أمراً ضرورياً من أجل بلوغ أهداف المادة ١٣.

٧,٣ إن دمج الثقافة في سياسات التنمية المستدامة إنما يمر عن طريق مراعاة الأمور التالية بوجه خاص:

٧,٣,١ الدور الأساسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة ودمج الثقافة في مختلف جوانب البرامج التعليمية، وذلك لتعزيز فهم وتقدير التنوع وأشكال التعبير عنه؛

٧,٣,٢ الاعتراف بالاحتياجات الخاصة بالنساء ومختلف الفئات الاجتماعية كما ورد في المادة ٧ من الاتفاقية واحتياجات المناطق الجغرافية المحرومة؛

٧,٣,٣ استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز نظم الاتصال بواسطة الشبكات.

التعاون من أجل تحقيق التنمية

المادة ١٤ - التعاون من أجل تحقيق التنمية

تسعى الأطراف إلى دعم التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، ولا سيما فيما يخص الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، بغية التشجيع على قيام قطاع ثقافي نشيط، وذلك باتخاذ جملة تدابير منها التدابير التالية:

(أ) تعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية من خلال ما يلي:

- (١) بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية والتوزيعية في مجال الثقافة في البلدان النامية؛
- (٢) تيسير وصول أنشطتها وبيعها وخدماتها الثقافية على نطاق أوسع إلى السوق العالمية وشبكات التوزيع الدولية؛
- (٣) إتاحة نشوء أسواق محلية وإقليمية تملك مقومات البقاء؛
- (٤) اتخاذ التدابير المناسبة في البلدان المتقدمة، كلما أمكن، من أجل تيسير دخول الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية الخاصة بالبلدان النامية إلى أراضيها؛
- (٥) توفير الدعم للنشاط الإبداعي، وتسهيل تنقل الفنانين المنتمين إلى البلدان النامية قدر الإمكان؛
- (٦) تشجيع التعاون المناسب بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما في مجالي الموسيقى والسينما؛

(ب) بناء القدرات من خلال تبادل المعلومات والخبرة والدراية، وتدريب الموارد البشرية في البلدان النامية، في القطاعين العام والخاص، ولا سيما في مجال القدرات الاستراتيجية والإدارية، ورسم السياسات وتنفيذها، والترويج لأشكال التعبير الثقافي وتوزيعها، وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر، واستخدام التكنولوجيا، وتطوير المهارات ونقلها؛

(ج) نقل التكنولوجيا والدراية من خلال اعتماد التدابير التشجيعية المناسبة، ولا سيما في مجال الصناعات والمشروعات الثقافية؛

(د) الدعم المالي من خلال ما يلي:

- (١) إنشاء صندوق دولي للتنوع الثقافي، كما هو منصوص عليه في المادة ١٨؛
- (٢) توفير مساعدة إنمائية رسمية، عند الاقتضاء، ويشمل ذلك المساعدة التقنية لحفز ودعم الإبداع؛
- (٣) أشكال أخرى من المساعدة المالية كالقروض المنخفضة الفائدة والإعانات وغير ذلك من الآليات التمويلية.

التعاون من أجل تحقيق التنمية: النطاق والأهداف

١ - تتضمن المادة ١٤ قائمة غير شاملة بالسبل والتدابير الرامية إلى التشجيع على قيام قطاع ثقافي نشيط، وتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية في مجال تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتوثيق الصلة بين الثقافة والتنمية، وتشمل هذه السبل والتدابير ما يلي:

- تدابير ترمي إلى تعزيز الصناعات الثقافية؛
- برامج لبناء القدرات؛
- نقل التكنولوجيات؛
- الدعم المالي.

٢ - ونظراً إلى أن المواد ١٤ و١٦ (المعاملة التفضيلية للبلدان النامية) و١٨ (الصندوق الدولي للتنوع الثقافي) مواد مترابطة، فعلى الأطراف أن تطبق المبادئ التوجيهية التنفيذية المتصلة بهذه المواد الثلاث على نحو منسق ومنطقي.

٣ - كما تشجع الأطراف، في إطار أنشطة التعاون مع البلدان النامية، على إقامة الشراكات المذكورة في المادة ١٥ من الاتفاقية وفي أحكام المادة ١٦ التي تتناول المعاملة التفضيلية.

٤ - تقر الأطراف بأهمية الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المادة ١٨ من الاتفاقية)، بوصفه أداة متعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز وتنمية تنوع أشكال التعبير الثقافي في البلدان النامية، ولكنها تشدد على أنه لا يمكن أن يحل هذا الصندوق محل الوسائل والتدابير المستخدمة على الصعيد الثنائي أو الإقليمي لمساعدة هذه البلدان.

التوجهات والتدابير

٥ - تعمل البلدان النامية على تحديد أولوياتها واحتياجاتها ومصالحها الخاصة في مجال حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ووضع خطة عمل تنفيذية من أجل جني فوائد التعاون الدولي على الوجه الأمثل.

٦ - يمكن أن يتخذ التعاون من أجل التنمية بين الأطراف والشركاء المعنيين، على سبيل المثال لا الحصر، الأشكال المذكورة في المادة ١٤، وينبغي لهذا التعاون أن يشجع على تهيئة الجو الملائم لابتكار وإنتاج وتوزيع/نشر وإتاحة الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية في البلدان النامية. وتتضمن الفقرات من ٦,١ إلى ٦,٥ التالية قائمة غير شاملة بالتدابير التي يمكن اتخاذها بلوغ هذه الغاية.

يمكن أن تتمثل التدابير، في المجالات التالية، في المبادرات التالي ذكرها على وجه الخصوص:

٦,١ تعزيز الصناعات الثقافية في البلدان النامية

٦,١,١ إنشاء آليات الدعم وتعزيزها، وتتضمن هذه الآليات تدابير تقديم الحوافز المؤسسية والتنظيمية والقانونية والمالية لإنتاج وابتكار وتوزيع/نشر الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية على المستويات المحلي والوطني والإقليمي؛

- ٦,٣ نقل التكنولوجيا في مجالي الصناعات والمشروعات الثقافية
- ٦,٣,١ تقييم الاحتياجات التكنولوجية في مجالي البنى التحتية وتنمية القدرات تقيماً منتظماً، بغية تلبية هذه الاحتياجات تدريجياً، ولا سيما عن طريق التعاون الدولي ووضع شروط منصفة تشجع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛
- ٦,٣,٢ تيسير الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة في مجالات الإنتاج والتوزيع/النشر، والتشجيع على استخدامها؛
- ٦,٣,٣ دعم الحوار والتبادل بين خبراء تكنولوجيات المعلومات والاتصال والأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية العاملة بقطاع الثقافة؛
- ٦,٣,٤ اتخاذ التدابير الملائمة لتيسير التطوير المشترك للتكنولوجيات لصالح البلدان النامية.
- ٦,٤ الدعم المالي
- ٦,٤,١ إدماج قطاع الثقافة في الخطط الإطارية الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛
- ٦,٤,٢ تيسير ودعم حصول كل من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والصناعات الثقافية، والفنانين والمهنيين والعاملين بقطاع الثقافة على مصادر تمويل عامة وخاصة، باللجوء إلى السبل المناسبة، مثل الإعانات والقروض المنخفضة الفائدة وصناديق الضمان والقروض الصغيرة، والمساعدة التقنية، والمزايا الضريبية، وما إلى ذلك؛
- ٦,٤,٣ تشجيع الأطراف على اتخاذ جملة تدابير، وعلى وجه الخصوص تحديد الحوافز الضريبية من أجل زيادة مساهمة القطاع الخاص في تنمية الابتكارات التكنولوجية وفي قطاع الثقافة.

دور أمانة اليونسكو

- ٧ - نظراً إلى الدور الذي تضطلع به اليونسكو في مجال التعاون من أجل تحقيق التنمية، تشجع الأطراف الأمانة على دعم تنفيذ أحكام المادة ١٤ من الاتفاقية ومتابعتها. وسيتمثل هذا الدعم، بوجه خاص، في تجميع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال التعاون من أجل تحقيق التنمية ووضع هذه المعلومات في خدمة الأطراف.

- ٦,١,٢ دعم عملية وضع استراتيجيات لتصدير الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية، وفي ذات الوقت، دعم الشركات المحلية ومنح أكبر قدر ممكن من المزايا للفنانين والمهنيين والعاملين بقطاع الثقافة؛
- ٦,١,٣ العمل على زيادة تبادل الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وفيما بين البلدان النامية، وزيادة الدعم الممنوح لشبكات وأنظمة التوزيع على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛
- ٦,١,٤ تشجيع نشوء أسواق محلية وإقليمية للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية تملك مقومات البقاء، ولا سيما عن طريق التنظيم وبرامج وأنشطة التعاون الثقافي والسياسات الخاصة بالدمج الاجتماعي والحد من الفقر التي تأخذ البعد الثقافي في الاعتبار؛
- ٦,١,٥ تيسير تنقل الفنانين وسائر المهنيين والعاملين بقطاع الثقافة المنتمين إلى البلدان النامية، ودخولهم إلى أراضي البلدان المتقدمة والنامية، وذلك مثلاً عن طريق التفكير في وضع نظام مرن لتأشيرات المدد القصيرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، من أجل تسهيل مثل هذه المبادلات؛
- ٦,١,٦ التشجيع على إبرام اتفاقات للإنتاج المشترك والتوزيع المشترك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وفيما بين البلدان النامية، وتشجيع دخول ثمار هذا الإنتاج المشترك إلى السوق.
- ٦,٢ تعزيز القدرات بواسطة تبادل المعلومات والتدريب
- ٦,٢,١ تشجيع الاتصال بين كافة الفنانين والمهنيين والعاملين بقطاع الثقافة المعنيين والمسؤولين الإداريين العاملين في مختلف المجالات المتصلة بقطاع الثقافة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وذلك عبر إقامة شبكات وإجراء مبادلات ثقافية ووضع برامج لتعزيز القدرات؛
- ٦,٢,٢ دعم تبادل المعلومات المتعلقة بال نماذج الاقتصادية وآليات الترويج والتوزيع، القديمة منها والجديدة، والمعلومات الخاصة بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- ٦,٢,٣ تحسين مهارات إنشاء المشروعات والمهارات التجارية التي يتمتع بها المهنيون العاملون بالصناعات الثقافية، عبر تنمية قدراتهم في مجالي الإدارة والتسويق وفي المجال المالي؛

طريقة إقامة الشراكات

١ - تعد المادة ١٥ (طرائق التعاون) أوضح مواد الاتفاقية فيما يتعلق بالشراكات. فقد تناولت عدة مواد أخرى من الاتفاقية، ولا سيما المادة ١٢ (تعزيز التعاون الدولي)، موضوع الشراكات، سواء على نحو مباشر أو ضمني.

٢ - المادة ١٥ - طرائق التعاون:

تشجع الأطراف إقامة شراكات فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المنظمات التي لا تستهدف الربح، وداخل كل قطاع منها، من أجل التعاون مع البلدان النامية في تدعيم قدراتها على حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وعلى هذه الشراكات التجديدية أن تركز، استجابة للاحتياجات الملموسة للبلدان النامية، على مواصلة تنمية البنى الأساسية والموارد البشرية والسياسات، وعلى تبادل الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية.

تعريف الشراكات ومواصفاتها

٣ - إن الشراكات هي عبارة عن آليات طوعية للتعاون بين عدة هيئات متصلة بمختلف العناصر المكونة للمجتمع، وتضم هذه الهيئات السلطات العامة (المحلية، الوطنية، والإقليمية، والدولية)، والمجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والوسط الجامعي، والفنانين والمجموعات الفنية، وما إلى ذلك، وهي آليات تكون فيها المخاطر والمنافع مشتركة بين الشركاء وطرائق العمل، فمثلاً، يُتفق جماعياً على صنع القرار وتخصيص الموارد.

٤ - إن الشراكات الناجحة تركز على مبادئ أساسية هي الإنصاف والشفافية واقتسام المنافع والمسؤولية والتكامل.

أهداف ونطاق الشراكات

٥ - تعزز الشراكات، ضمن جملة أمور، تحقيق الأهداف التالية:

٥,١ تعزيز قدرات المهنيين وموظفي القطاع العام العاملين بمجال الثقافة والمجالات المتصلة به؛

٥,٢ تعزيز المؤسسات لصالح المهنيين والعاملين بمجال الثقافة والمجالات المتصلة به؛

٥,٣ رسم سياسات ثقافية والاضطلاع بأنشطة لترويج هذه السياسات؛

٥,٤ اتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ووضع هذا الهدف في مقدمة الاهتمامات؛

٥,٥ حماية السلع والخدمات الثقافية وأشكال التعبير الثقافي المهتدة، طبقاً للمادة ٨ من الاتفاقية؛

٥,٦ إقامة أسواق محلية ووطنية وإقليمية ودعمها؛

٥,٧ إتاحة دخول الأسواق الدولية، وإتاحة أشكال أخرى من المساعدة الملائمة الخاصة بأوجه تداول السلع والخدمات الثقافية والمبادلات الثقافية.

٦ - طبقاً للمادة ١٥، ينبغي أن تستجيب الشراكات التي تقام في إطار الاتفاقية لاحتياجات البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية.

٦,١ يجوز للبلدان النامية، سعياً إلى النهوض بطرائق التعاون لخدمة مصلحتها، أن تطلب، بقدر الإمكان، تحليل احتياجاتها، بالتشاور مع الأطراف الفاعلة في الصناعات الثقافية والمجالات الثقافية المعنية، وبالتعاون، على النحو المناسب، مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، من أجل تحديد أشكال التعبير الثقافي أو المجالات الثقافية التي تستلزم أكبر قدر من الاهتمام؛

٦,٢ لا بد أن يتضمن تقييم الاحتياجات بيانات تحليلية وإحصائية ونوعية، كما لا بد أن يؤدي إلى وضع استراتيجية تضم أولويات وأهداف محددة، للتمكن من متابعة هذه الأولويات والأهداف؛

٦,٣ لا بد أن تركز الشراكات، بقدر الإمكان، على هيئات وشبكات موجودة أو محتملة تجمع القطاع العام والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تستهدف الربح والقطاع الخاص.

عملية الشراكة

٧ - من أجل إقامة شراكة، ينبغي أخذ الخطوات الأربع التالية في الاعتبار:

٧,١ إقامة علاقات وإرسائها:

تراعي الأطراف عملية تقييم الاحتياجات وتحديد الشركاء والمجالات ذات الأولوية فيما يخص التنمية والاستثمار. ويراعي كل من الأطراف والشركاء التوزيع المنصف للموارد وللأدوار والمسؤوليات المتصلة بإقامة وسائل الاتصال اللازمة والمشاركة فيها؛

٧,٢ تنفيذ الشراكات وإدارتها وطرق عملها:

يتعين على الأطراف أن تسعى إلى تنفيذ الشراكات على نحو ملموس وفعال. ولا بد أن تركز الشراكات، بقدر الإمكان، على هيئات وشبكات موجودة أو محتملة تجمع القطاع العام والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تستهدف الربح والقطاع الخاص.

المعاملة التفضيلية للبلدان النامية

المادة ١٦ - المعاملة التفضيلية للبلدان النامية

تيسر البلدان المتقدمة المبادلات الثقافية مع البلدان النامية بمنح معاملة تفضيلية، من خلال الأطر المؤسسية والقانونية الملائمة، لفناني هذه البلدان وسائر مهنييها والعاملين بها في مجال الثقافة، وكذلك لسلعها وخدماتها الثقافية.

١ - المقدمة

- ١,١ على ضوء الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية، ترمي المادة ١٦ إلى تيسير المبادلات الثقافية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتتمثل الأداة التي تنادي بها المادة ١٦، من أجل تحقيق جملة أهداف من ضمنها قيام قطاع ثقافي نشيط في البلدان النامية والقيام بمبادلات ثقافية أوسع نطاقاً وأكثر توازناً، في منح الدول المتقدمة معاملة تفضيلية للبلدان النامية، عن طريق أطر مؤسسية وقانونية ملائمة.
- ١,٢ ولا بد من تفسير المادة ١٦ وتطبيقها في إطار الاتفاقية كلها. ويتعين على الأطراف أن تسعى إلى تحقيق التكامل والتآزر بين المادة ١٦ والمواد المتصلة بهذا الموضوع في الاتفاقية ومختلف المبادئ التوجيهية التنفيذية.
- ١,٣ ينبغي أن تقود مبادئ الاتفاقية وروح التعاون العلاقات بين كافة الأطراف من أجل تنفيذ مبدأ المعاملة التفضيلية، بالمعنى الذي جاء به في المادة ١٦، تنفيذاً فعالاً.

٢ - دور الأطراف

- ٢,١ تفرض المادة ١٦ التزامات على البلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية في المجالات التالية:
- (أ) الفنانون وسائر المهنيين والعاملون بمجال الثقافة؛
- (ب) السلع والخدمات الثقافية.
- ٢,٢ وبالتالي، يتعين على البلدان المتقدمة، من أجل تنفيذ المادة ١٦، أن تسهم بنشاط في رسم سياسات ووضع تدابير محلية على الصعيد المؤسسي الملائم، ووضع أطر وآليات متعددة الأطراف، إقليمية وثنائية.

٧,٣ إعادة دراسة الشراكات وتقييمها النظر فيها وتشاطر أفضل الممارسات

تشجع الأطراف الشركاء على دراسة فعالية الشراكة وتقييمها، وخصوصاً على أصعدة الثلاثة التالية: (١) الشراكة بشكلها الحالي، (٢) الدور الذي يضطلعون به في الشراكة، (٣) نتائج أو موضوع هذه الشراكة. ويقوم الشركاء، استناداً إلى الخبرة التي اكتسبوها وتقييمهم الفردي والجماعي للشراكة، بمراجعة أو تعديل الشراكة أو المشروع الأصلي، على ضوء جملة عناصر من ضمنها تكاليف الشراكة. وتشجع الأطراف على تشاطر أفضل الممارسات التي تحددها الدراسات التي تتناول الشراكات الناجحة.

٧,٤ استدامة النتائج:

ينبغي أن يتضمن التقييم بيانات تحليلية وإحصائية ونوعية، كما ينبغي أن يؤدي إلى وضع استراتيجية تتضمن أولويات وأهداف محددة، من أجل متابعة هذه الأولويات والأهداف وضمان استدامة النتائج.

دور أمانة اليونسكو

- ٨ - يتعين على أمانة اليونسكو أن تضطلع بدورها كجهة تيسر إقامة الشراكات وكمصدر للوحي على الصعيد العالمي، استناداً إلى التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي، وهو منصتها لإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم الصناعات الثقافية، وتقوم بهذا الدور عن طريق:
- ٨,١ تعزيز الشراكات بين القطاعات وبين مختلف الأطراف المعنية؛
- ٨,٢ توفير معلومات عن الشركاء الحاليين والمحتملين في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الهيئات التي لا تستهدف الربح المادي (بما في ذلك البيانات المتعلقة بالاحتياجات والمشروعات ودراسات الحالات المتعلقة بأفضل الممارسات)، وعن الصلات التي تتيح الحصول على أدوات إدارة مفيدة، ولا سيما عن طريق موقع الإنترنت الخاص بالأمانة.
- ٩ - ويتقاسم المقر والمكاتب الميدانية المسؤوليات وفقاً للمهام الموكولة إلى كل منهما. وفي هذا الصدد، يُشجع كل من المقر والمكاتب الميدانية على استخدام قدرات اللجان الوطنية لليونسكو وشبكاتها لتعزيز أهدافهم.
- ١٠ - علاوة على ذلك، تضع الأمانة مشروعات جديدة في المجالات التي تتضمنها الاتفاقية، وتعرض هذه المشروعات على الجهات المانحة.

(أ) فيما يخص فناني البلدان النامية وسائر مهنييها والعاملين بها في مجال الثقافة:

- (١) تقديم الدعم وتوفير الخبرات للبلدان النامية لوضع سياسات وتدابير ترمي إلى تشجيع ودعم الفنانين وسائر المشاركين في العملية الإبداعية؛
- (٢) تبادل المعلومات المتعلقة بالأطر القانونية القائمة والممارسات المثلى؛
- (٣) تدعيم قدراتهم لا سيما عن طريق البرامج التدريبية والتبادل وأنشطة الاستقبال (وذلك بإحداث مساكن تضم الفنانين المهنيين العاملين في مجال الثقافة على سبيل المثال) بغية مساعدتهم على الاندماج في الشبكات المهنية للبلدان المتقدمة؛
- (٤) اتخاذ التدابير لتسهيل تنقل الفنانين وغيرهم من المهنيين والعاملين في مجال الثقافة مع منح الأفضلية للقادمين من البلدان في طور النمو، الذين يحتاجون إلى السفر إلى البلدان المتقدمة لأسباب مهنية. ويجب أن تشمل هذه التدابير - طبقاً للأحكام السارية في هذا الخصوص - تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرات والدخول والإقامة والتنقل المؤقت وتخفيض تكاليفها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر؛
- (٥) إبرام الاتفاقات وتشاطر الموارد، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الموارد الثقافية للبلدان المتقدمة؛
- (٦) التشجيع على الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للبلدان المتقدمة والنامية بما في ذلك الشراكات لأغراض التنمية؛
- (٧) منح تسهيلات ضريبية خاصة لفناني البلدان النامية وسائر مهنييها والعاملين بها في مجال الثقافة في إطار الأنشطة التي تشملها هذه الاتفاقية.

(ب) فيما يخص السلع والخدمات الثقافية للبلدان النامية:

- (١) تقديم الدعم وتوفير الخبرات للبلدان النامية لوضع سياسات وتدابير تخص ابتكار السلع والخدمات الثقافية الوطنية وإنتاجها ونشرها وتوزيعها؛
- (٢) اتخاذ إجراءات ضريبية خاصة وحوافز للمشروعات الثقافية للبلدان النامية كالنظم الضريبية والاتفاقات التي تلغي الازدواج الضريبي؛
- (٣) تقديم مساعدة تقنية، بما في ذلك طريق إتاحة الإمكانيات، ونقل التكنولوجيا والخبرة؛

٢,٣ وتشجع البلدان المتقدمة على منح البلدان النامية، التي تشملها الأطر والنظم الخاصة بالمعاملة التفضيلية، فرصاً لتحديد أهدافها وأولوياتها التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، على أكمل وجه، عند وضع مثل هذه الأطر والنظم وتطبيقها. وتشجع البلدان النامية على تنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى تنفيذ المعاملة التفضيلية على نحو فعال، مع العلم بأن تنفيذ المعاملة التفضيلية لا يشترط تنفيذ هذه السياسات الوطنية. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان المتقدمة أيضاً أن تساعد البلدان النامية التي تشملها أحكام المادة ١٦ في تنفيذ سياسات وتدابير وطنية، حتى يتسنى لهذه البلدان أن تستفيد من التنفيذ الفعال لأطر ونظم المعاملة التفضيلية.

٢,٤ على الرغم من أن المادة ١٦ لا تلزم البلدان النامية بمنح معاملة تفضيلية لبلدان نامية أخرى، تشجع البلدان النامية على منح معاملة تفضيلية لبلدان نامية أخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - الأطر المؤسسية والقانونية

٣,١ يتسع نطاق المعاملة التفضيلية كما ورد تعريفها في المادة ١٦ إلى ما هو أبعد من المعاملة التفضيلية القائمة في الإطار التجاري. ويجب أن تفهم على أنها تحتوي في الآن ذاته على مكون ثقافي وآخر تجاري.

٣,٢ تتمحور الأطر القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تستعملها الأطراف - بحسب الحالة - حول الأبعاد التالية:

- البعد الثقافي؛

- البعد التجاري؛

- الجمع بين البعدين التجاري والثقافي.

٣,٣ البعد الثقافي

٣,٣,١ يشكل التعاون الثقافي - في إطار التنمية المستدامة - عنصراً رئيسياً في المعاملة التفضيلية بمعناها الوارد في المادة ١٦ من الاتفاقية. وبالتالي تُشجّع الأطراف على تطوير تدابير التعاون الثقافي القائمة ووضع آليات تعاون ثقافي من شأنها أن توسع نطاق اتفاقات التبادل والبرامج لثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف القائمة بينها وتزيد من تنوعها.

٣,٣,٢ وعلى ضوء المواد ٦ و٧ و١٢ و١٤ من الاتفاقية التي تحكم السياسات الوطنية والتعاون الدولي والتعاون من أجل تحقيق التنمية، وطبقاً لمبادئهم التوجيهية التنفيذية، يمكن أن تشمل الإجراءات المستندة إلى تدابير التعاون الثقافي الرامي إلى المعاملة التفضيلية النقاط التالية - دون أن تقتصر عليها:

٤ - السياسات والتدابير الوطنية الرامية للتطبيق الناجح للمعاملة التفضيلية في البلدان النامية

- ٤,١ على ضوء مواد الاتفاقية التي تتعلق بالسياسات الوطنية وبالتعاون من أجل تحقيق التنمية (المواد ٦ و ٧ و ١٤)، تشجع البلدان النامية على رسم سياسات وتدابير - على قدر الإمكان - تهدف إلى تعزيز الامتيازات التي يمكن أن تمنحها لهم المعاملة التفضيلية. ويمكن أن تتضمن هذه السياسات والإجراءات النقاط التالية - دون الاقتصار عليها:
- ٤,١,١ الترويج لبيئة مؤاتية لنشوء وتطور قطاع ثقافي ومشروعات ثقافية على الصعيد الوطني؛
- ٤,١,٢ زيادة إنتاج وتوفير الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية؛
- ٤,١,٣ تقديم مساندة استراتيجية لمشروعاتها وقطاعاتها الثقافية الوطنية؛
- ٤,١,٤ تعزيز القدرات والمهارات المتعلقة بالمهارات الفنية ومهارات إنشاء الشركات في مجال الثقافة؛
- ٤,١,٥ السعي الحثيث إلى اكتساب المعارف والخبرات فيما يخص تعزيز ونشر جميع أشكال التعبير الثقافي.

٥ - دور المجتمع المدني

- ٥,١ على ضوء المادة ١١ من الاتفاقية التي تخص المشاركة في المجتمع المدني، وطبقاً للمبادئ التوجيهية التنفيذية ذات الصلة، يجب أن يُشجّع المجتمع المدني على الاضطلاع بدور نشط في تنفيذ المادة ١٦.
- ٥,٢ لتسهيل وضع المادة ١٦ حيز التنفيذ، يجوز للمجتمع المدني القيام بالتالي - دون الاقتصار عليه:
- ٥,٢,١ المشاركة في تحديد الاحتياجات وتوفير المعلومات والآراء والأفكار الابتكارية بشأن تحسين وتنفيذ الآليات والأطر المتعلقة بالمعاملة التفضيلية بشكل جيد؛
- ٥,٢,٢ توفير معلومات ذات طابع استشاري - في حال طلبت السلطات المختصة ذلك - بشأن طلبات التأشير التي يقدمها فنانون البلدان النامية وسائر مهنييها والعاملين بها في مجال الثقافة؛
- ٥,٢,٣ إخطار الأطراف وهيئات الاتفاقية - باعتبارها مراقبة - بالصعوبات والتحديات المتعلقة بتنفيذ المادة ١٦، لا سيما على الصعيد الميداني؛
- ٥,٢,٤ الاضطلاع بدور مجدد وديناميكي في مجال البحث بشأن تنفيذ ومتابعة المادة ١٦ على الصعيد الوطني؛

- (٤) تحسين انتفاع البلدان النامية بالسلع والخدمات الثقافية عبر مشاريع مساندة ومساعدة خاصة تساعد على توزيع ونشر هذه البضائع والخدمات في أسواق البلدان المتقدمة، خاصة عن طريق اتفاقات تعاون على الإنتاج والتوزيع مشترك وعن طريق مساندة المبادرات الوطنية؛
- (٥) تقديم مساعدات مالية قد تتمثل في مساعدة مباشرة أو غير مباشرة؛
- (٦) تيسير مشاركة البلدان النامية في التظاهرات الثقافية والتجارية بغية الترويج لسلعها وخدماتها الثقافية المختلفة؛
- (٧) تشجيع تواجد مؤسسات البلدان النامية الثقافية ومبادراتها واستثماراتها في البلدان المتقدمة من خلال خدمات إعلام أو مساعدة أو من خلال الإجراءات اللازمة ذات الطابع الضريبي أو القضائي - على سبيل المثال؛
- (٨) منح امتيازات لاستثمار القطاع الخاص في مشروعات البلدان النامية الثقافية؛
- (٩) تسهيل الانتفاع بالسلع والخدمات الثقافية للبلدان النامية بالاستيراد المؤقت للأدوات والتجهيزات التقنية اللازمة لتحقيق أهداف متعلقة بالإبداع والإنتاج والتوزيع الثقافي بها؛
- (١٠) ضمان أن تولي البلدان المتقدمة، من خلال سياساتها الحكومية للمساعدة الإنمائية، اهتماماً ملائماً لمشروعات التنمية الخاصة بقطاع الثقافة في البلدان النامية.

٣,٤ البعد التجاري

- ٣,٤,١ يجوز أن تستخدم الأطراف الأطر والآليات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المتعلقة بالمجال التجاري وذلك لتحقيق معاملة تفضيلية في المجال الثقافي.
- ٣,٤,٢ يمكن للأطراف التي أبرمت اتفاقات تجارية متعددة الأطراف، وإقليمية و/أو ثنائية أن توظف أحكام هذه الاتفاقات وآلياتها في منح البلدان النامية معاملة تفضيلية بمفهومها الوارد في المادة ١٦.
- ٣,٤,٣ وحين تستخدم الأطراف أطراً وآليات مماثلة، فإنها تضع في الحسبان أحكام الاتفاقية ذات الصلة طبقاً للمادة ٢٠ من الاتفاقية.
- ٣,٥ المزج بين البعدين التجاري والثقافي
- ٣,٥,١ يجوز للأطراف إرساء وتنفيذ اتفاقات خاصة تجمع بين البعدين التجاري والثقافي والتي تخص على وجه الخصوص السلع والخدمات الثقافية و/أو الفنانين وسائر المهنيين والعاملين في مجال الثقافة.

٦ - التنسيق

٦,١ بغية التطبيق الناجع للمعاملة التفضيلية بموجب المادة ١٦، فإن الأطراف مدعوة إلى اعتماد سياسات ونهج متسقة في المجالين التجاري والثقافي. كما أن الأطراف مدعوة للبحث في تحقيق تعاون وثيق بين السلطات الوطنية المسؤولة عن الثقافة والتجارة وغيرها من السلطات العامة المعنية، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية.

٧ - المتابعة وتبادل المعلومات

٧,١ تتم متابعة تنفيذ الاتفاقية - بما في ذلك المادة ١٦ - بفضل تطبيق المادة ٩ من الاتفاقية (تشاطر المعلومات والشفافية)، ولا سيما عن طريق إلزام الأطراف بتقديم تقارير دورية.

٧,٢ وفقاً للإجراءات التي سيقع تعريفها بواسطة المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ٩ من الاتفاقية، ستصف البلدان المتقدمة في تقاريرها الدورية لليونسكو - كل ٤ سنوات - الطريقة التي تم بواسطتها تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٦. وستفحص اللجنة ومؤتمر الأطراف المعلومات المقدمة.

٧,٣ يجب أن يضع الأطراف إجراءات وآليات لتسهيل وتعزيز تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات كما يحددها الفصل ١٩ من الاتفاقية (تبادل المعلومات وتحليلها ونشرها).

٧,٤ تقر الأطراف بالدور المهم للبحث من أجل تطبيق ناجع للمعاملة التفضيلية بموجب القرار ١٦. يجب أن يقوم أكثر عدد ممكن من الشركاء بإجراء البحث - إن لزم الأمر. ولهذه الغاية، تسعى الأطراف إلى تجميع وتشاطر نتائج البحوث ذات الصلة المتعلقة بالمادة ١٦.

توجيهات بشأن استخدام موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي

عدلها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة (باريس، ١١-١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٣)

المادة ١٨ - الصندوق الدولي للتنوع الثقافي

١ - يُنشأ بموجب هذه الاتفاقية صندوق دولي للتنوع الثقافي، يُشار إليه فيما يلي باسم «الصندوق».

٢ - يُشكّل الصندوق كصندوق لأموال الودائع، وفقاً للنظام المالي لليونسكو.

٣ - تتألف موارد الصندوق من:

(أ) المساهمات الطوعية المقدمة من الأطراف؛

(ب) الاعتمادات التي يخصصها المؤتمر العام لليونسكو لهذا الغرض؛

(ج) المساهمات أو الهبات أو الوصايا التي يمكن أن تقدمها دول أخرى؛ ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية أو دولية أخرى؛ والهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد؛

(د) أي فوائد مستحقة عن موارد الصندوق؛

(هـ) حصيلة جمع التبرعات وإيرادات الأنشطة التي تنظم لصالح الصندوق؛

(و) أي موارد أخرى يجيزها نظام الصندوق.

٤ - تقرر اللجنة الدولية الحكومية أوجه استعمال أموال الصندوق بناء على توجيهات مؤتمر الأطراف، المشار إليه في المادة ٢٢.

٥ - يجوز للجنة الدولية الحكومية أن تقبل المساهمات وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم لأغراض عامة أو خاصة تتعلق بمشروعات محددة، شريطة موافقتها على هذه الشروط.

٦ - لا يجوز ربط المساهمات المقدمة إلى الصندوق بأي شرط سياسي أو اقتصادي أو بأي شروط أخرى تتعارض مع أهداف هذه الاتفاقية.

٧ - تسعى الأطراف إلى تقديم مساهمات طوعية بصفة منتظمة من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية.

الاعتبارات الاستراتيجية والأهداف

- ١ - يرمي الصندوق الدولي للتنوع الثقافي إلى تمويل المشروعات والأنشطة التي تقرها اللجنة الدولية الحكومية (المشار إليها فيما يلي باسم «اللجنة») بناءً على توجيهات مؤتمر الأطراف لتحقيق عدة أهداف تشمل بوجه خاص تيسير التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر بغية التشجيع على قيام قطاعات ثقافية نشيطة في البلدان النامية، طبقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية (المادة ٣ من النظام المالي للصندوق).
- ٢ - والهدف الرئيسي للصندوق هو الاستثمار في مشروعات تتيح إحداث تغييرات هيكلية عن طريق تنفيذ و/أو إعداد سياسات واستراتيجيات تؤثر تأثيراً مباشراً في ابتكار مجموعة متنوعة من أشكال التعبير الثقافي، بما في ذلك السلع والخدمات والأنشطة الثقافية، وفي إنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها، وكذلك عن طريق تدعيم البنى المؤسسية الأساسية التي تُعتبر ضرورية لدعم الصناعات الثقافية التي لها مقومات البقاء على الصعيدين المحلي والإقليمي.
- ٣ - وتُبرز المشروعات الممولة من الصندوق القيم والفرص التي تقدمها الصناعات الثقافية في إطار عمليات التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وبتعزيز نوعية حياة لائقة للناس.
- ٤ - ويدار الصندوق بوصفه حساباً خاصاً طبقاً للمادة ١,١ من نظامه المالي. وبالنظر إلى طبيعة هذا الصندوق الذي يعتمد على جهات مانحة متعددة، فإنه لا يمكن أن تودع فيه مساهمات تتعلق بأنشطة معينة.
- ٥ - وينبغي أن يتوافق استخدام موارد الصندوق مع روح الاتفاقية وأحكامها. وطبقاً للمادتين ١٨,٣ (أ) و١٨,٧، تسعى الأطراف إلى تقديم مساهمات طوعية على أساس سنوي. وتشجّع اللجنة الأطراف على توفير مساهمات على أساس سنوي بما يعادل أو يفوق ١٪ من مقدار مساهمتها في ميزانية اليونسكو. وستستخدم موارد الصندوق لتمويل مشروعات في البلدان النامية. ويمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية حين لا تكون مرتبطة بأنشطة أخرى لتمويل أنشطة الصندوق التي توظف لصالح مشروعات أقرتها اللجنة طبقاً للأحكام المتعلقة بالحسابات الخاصة لليونسكو.
- ٦ - وعند إدارة الصندوق، تتثبت اللجنة من أن استخدام الموارد:

٦,١ يفى بالأولويات البرنامجية والاستراتيجية التي أرستها اللجنة؛

٦,٢ يفى بالاحتياجات والأولويات الخاصة بالبلدان النامية المستفيدة؛

٦,٣ يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب؛

٥ الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي تدرج في فئة البلدان ذات الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نمواً، حسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٦,٤ يسهم في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة فضلاً عن آثار هيكلية في المجال الثقافي؛

٦,٥ يفى بمبدأ تبني الجهات المستفيدة للمشروعات؛

٦,٦ يحترم قدر المستطاع التوزيع الجغرافي العادل لموارد الصندوق، ويعطي الأولوية للأطراف التي لم تستفد بعد من هذه الموارد أو التي كانت الأقل استفادة منها؛

٦,٧ يفى بمبدأ المساواة المالية بالمعنى المقصود في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

٦,٨ يفى بالحاجة إلى إنفاق غالبية أموال الصندوق على أنشطة المشروعات وإلى تخصيص الحد الأدنى من موارده للتكاليف العامة المشار إليها في الفقرة ١٥,٧؛

٦,٩ يجتنب تشتيت الموارد أو دعم المشروعات المتفرقة؛

٦,١٠ يعزز المساواة بين الجنسين؛

٦,١١ يشجع مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية المحددة في المادة ٧ من الاتفاقية في ابتكار مجموعة متنوعة من أشكال التعبير الثقافي وفي إنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها؛

٦,١٢ يتكامل مع الصناديق الدولية الأخرى التي تغطي مجالات مماثلة، من دون الإخلال بقدرة الصندوق على تمويل المشروعات التي حظيت بمساعدة مالية من جهة أخرى أو التي يمكن أن تحظى بمساعدة من هذا النوع في المستقبل.

المجالات التي يُعنى بها الصندوق

٧ - تُخصص أموال الصندوق:

٧,١ للمشروعات المتعلقة بما يلي:

٧,١,١ تنفيذ و/أو إعداد سياسات واستراتيجيات تؤثر تأثيراً مباشراً في عملية ابتكار مجموعة متنوعة من السلع والخدمات والأنشطة الثقافية، وفي إنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها؛

٧,١,٢ تدعيم البنى المؤسسية الأساسية - بما في ذلك القدرات المهنية والهياكل التنظيمية - التي تُعتبر ضرورية لدعم الصناعات الثقافية المحلية والإقليمية التي لها مقومات البقاء ولساندة الأسواق في البلدان النامية؛

٦ يُقصد بعبارة "البنى المؤسسية الأساسية" أي بنية تنظيمية عامة أو جماعية أو مهنية (باستثناء أماكن العمل والمعدات، والإنشاء المادي للمباني أو ترميمها) والقدرات والتدابير التشريعية (القانونية) والإدارية التي تُعتبر ضرورية لتنفيذ السياسات.

٧,٢ للمساعدة التشاركية، في حدود الأموال التي تقرر اللجنة تخصيصها لهذا الغرض. ويمكن أن تغطي هذه المساعدة ما يلي:

٧,٢,١ نفقات مشاركة الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من البلدان النامية الذين تدعوهم اللجنة إلى اجتماعاتها بغية استشارتهم في مسائل معينة طبقاً للمادة ٢٣,٧ من الاتفاقية؛

٧,٢,٢ النفقات اللازمة لتمكين الخبراء الحكوميين التابعين لأعضاء اللجنة من أقل البلدان نمواً من المشاركة في اجتماعات هيئتي الاتفاقية حسب طلبهم. ويجب تقديم طلبات المشاركة إلى أمانة الاتفاقية قبل افتتاح كل دورة من دورات اللجنة أو مؤتمر الأطراف بشهرين على الأقل.

٧,٣ لتقييم فريق الخبراء الذي تنشئه اللجنة لمختلف المشروعات المقدمة قبل عرضها على اللجنة لدراستها. ويجوز أيضاً تخصيص أموال لتنظيم اجتماع بين الأمانة وأعضاء فريق الخبراء مرة كل سنتين في باريس.

٨ - ولا يجوز توفير مساعدة مالية من الصندوق للمشروعات التي ترمي إلى سد عجز أو سداد دين أو دفع فوائد، أو التي ترتبط حصراً بإنتاج أشكال التعبير الثقافي أو بمواصلة أنشطة جارية تترتب عليها تكاليف متكررة.

٩ - وتقوم اللجنة في كل دورة من دوراتها بتحديد الميزانية المخصصة لكل نوع من أنواع المساعدة المذكورة أعلاه، وذلك في حدود الأموال المتوافرة في الحساب الخاص.

الجهات المستفيدة

١٠- تشمل الجهات المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي:

١٠,١ فيما يتعلق بالمشروعات:

١٠,١,١ جميع البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية؛

١٠,١,٢ المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية والتي ينطبق عليها تعريف المجتمع المدني وتفي بالمعايير التي تحكم قبول ممثليه في اجتماعات الهيئتين النظاميتين للاتفاقية، مثلما وردت في المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدور المجتمع المدني وبمشاركته؛

١٠,١,٣ المنظمات الدولية غير الحكومية التي ينطبق عليها تعريف المجتمع المدني وتفي بالمعايير التي تحكم قبول ممثليه في اجتماعات هيئتي الاتفاقية، مثلما وردت في المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدور المجتمع المدني وبمشاركته؛

١٠,١,٤ شركات القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في المجال الثقافي في البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية، وذلك في حدود الأموال المتوافرة المؤلفة من مساهمات القطاع الخاص، ومع الاحترام التام للتشريعات الوطنية للأطراف المعنية.

١٠,٢ فيما يتعلق بالمساعدة التشاركية:

١٠,٢,١ الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد التابعون للبلدان النامية، طبقاً للمادة ٢٣,٧ من الاتفاقية؛

١٠,٢,٢ الخبراء الحكوميين التابعون لأعضاء اللجنة من أقل البلدان نمواً.

١٠,٣ وسعياً إلى تجنب حالات تضارب المصالح، لن يوفر أي تمويل من الصندوق للجان الوطنية أو لأي هيئات أخرى تشارك في الاختيار الأولي للمشروعات المقدمة إلى الأمانة أو في الموافقة عليها.

الحد الأقصى للتمويل المتاح ولعدد الطلبات

١١- فيما يتعلق بالحد الأقصى للتمويل المتاح ولعدد الطلبات، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

١١,١ يمكن أن يُطلب من الصندوق مبلغ أقصاه ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لكل مشروع؛

١١,٢ يمكن أن تتراوح مدة تنفيذ المشروعات بين ١٢ و ٢٤ شهراً؛

١١,٣ يجوز للجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن أطراف أن تقدّم أربعة طلبات على الأكثر في كل دورة مالية، وذلك بواقع طلبين على الأكثر لكل طرف (سلطة أو مؤسسة عامة)، وطلبين على الأكثر للمنظمات غير الحكومية؛

١١,٤ يجوز لكل منظمة دولية غير حكومية أن تقدّم طلبين على الأكثر في كل دورة مالية. ويجب أن يكون كل طلب مشفوعاً بتأييد خطي من البلدان المستفيدة.

عملية الاختيار الأولي على الصعيد القطري

١٢- فيما يتعلق بعملية الاختيار الأولي على الصعيد القطري، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

١٢,١ تقوم اللجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن أطراف بتوجيه دعوة لتقديم طلبات التمويل في بلدانها وتحدد المواعيد النهائية المناسبة في هذا الصدد، مع مراعاة التواريخ النهائية التي تحددها الأمانة بشأن إحالة الطلبات؛

١٥,١ معلومات أساسية عن الجهة المستفيدة، بما في ذلك معلومات عن مهمتها وأنشطتها، فضلاً عن بيان يوضح مؤهلات الموظفين المعنيين بالمشروع وخبرتهم؛

١٥,٢ ملخص مقتضب للمشروع؛

١٥,٣ بيان وصفي للمشروع (عنوانه، والأهداف القابلة للقياس المحددة له للأجلين القصير والطويل، وتقييم للسياق القطري ولاحتياجات البلد المعني، والأنشطة والنتائج المنشودة، بما في ذلك التأثير الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والجهات المستفيدة والشراكات)؛

١٥,٤ اسم وعنوان ممثل هيئة الجهات المستفيدة التي ستتحمل المسؤولية المالية والإدارية لعملية تنفيذ المشروع؛

١٥,٥ خطة عمل وجدول زمني؛

١٥,٦ تدابير ترمي إلى ضمان استدامة المشروع المقترح؛

١٥,٧ ميزانية مفصلة تشمل مقدار التمويل المطلوب من الصندوق ومصادر التمويل الأخرى. ويُشجّع اللجوء إلى ترتيبات التمويل الذاتي أو التمويل المشترك قدر المستطاع. وفيما يخص المصروفات المرتبطة بتكاليف المشروع العامة التي لا بد من تغطيتها لتنفيذ المشروع، فيجب ألا تتجاوز نسبة ٣٠٪ من الميزانية الإجمالية للمشروع؛

١٥,٨ أي معلومات تتعلق بمدى تقدّم الطلبات السابقة التي يمولها الصندوق.

فريق الخبراء

١٦- تقدّم الأمانة إلى اللجنة اقتراحاً بشأن إنشاء فريق خبراء يتألف من ستة أعضاء للموافقة عليه. ويجب أن يستند هذا الاقتراح إلى المعايير التالية:

- الإنصاف في التوزيع والتمثيل الجغرافيين؛
- شهادة جامعية أو خبرة مهنية في مجال السياسات الثقافية و/أو في الصناعات الثقافية؛
- خبرة في مجال تقييم المشروعات؛
- خبرة مهنية في مجال التعاون الدولي؛
- خبرة مهنية معمقة في إحدى المناطق التي تُعنى بها اليونيسكو؛
- المساواة بين الجنسين؛
- إتقان أي من اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية، ومعرفة مقبولة باللغة الأخرى، إذا كان ذلك ممكناً.

١٢,٢ تنشئ اللجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن الأطراف فريقياً معنياً بالاختيار الأولي للمشروعات يتألف على وجه التحديد من أعضاء تابعين لوزارات الثقافة و/أو لوزارات الأخرى المسؤولة عن الصناعات الثقافية فضلاً عن أعضاء من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال الثقافة لتقييم المشروعات التي ستقدّم إلى الأمانة وإجراء الاختيار الأولي لها؛

١٢,٣ يقوم الفريق المعني بالاختيار الأولي بتقييم مدى ملاءمة المشروعات ومدى توافقها مع الاحتياجات والأولويات القطرية، كما يتثبت من تشاور الأطراف المعنية بشأنها.

إجراءات تقديم طلبات التمويل

١٣- فيما يتعلق بإجراءات تقديم طلبات التمويل، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

١٣,١ توجّه الأمانة دعوة لتقديم طلبات التمويل في كانون الثاني/يناير من كل عام. وتُقدّم جميع طلبات التمويل إلى الأمانة في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو. ولن يُنظر في أي طلب تتلقاه الأمانة بعد هذا التاريخ؛

١٣,٢ تُقدّم طلبات التمويل الخاصة بالأطراف وبالمنظمات غير الحكومية إلى الأمانة عن طريق اللجان الوطنية أو غيرها من الهيئات الرسمية التي تعيّن الأطراف. ويجب أن تتأكد اللجان والهيئات المذكورة من ملاءمة المشروعات ومن توافقها مع الاحتياجات والأولويات القطرية؛

١٣,٣ فيما يتعلق بطلبات التمويل الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية، فتُحال مباشرةً إلى الأمانة ويجب أن تكون مشفوعة بتأييد خطي من الجهات المستفيدة المعنية يؤكد ملاءمة المشروعات وتوافقها مع الاحتياجات والأولويات الخاصة بالجهة المستفيدة. وتُقدّم طلبات التمويل الصادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية باستخدام نموذج منفصل ويجب أن تبرز التأثير دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي للمشروعات؛

١٣,٤ عند تلقّي الطلبات، تجري الأمانة تقييماً تقنياً للتحقق من اكتمال الملفات ومن ارتباطها بالمجالات التي يُعنى بها الصندوق بغية البت في إمكانية قبولها. وعند استكمال عملية التقييم هذه، تحيل الأمانة ملفات المشروعات التي تم قبولها إلى أعضاء فريق الخبراء لتقييمها.

نماذج طلبات التمويل

١٤- يجب استخدام النماذج التي توفرها الأمانة على موقع الإنترنت الخاص باتفاقية عام ٢٠٠٥ باعتبارها النماذج الرسمية لطلبات التمويل.

١٥- وتُقدّم جميع طلبات التمويل باللغة الإنجليزية أو الفرنسية ويجب أن تتضمن العناصر التالية:

قرارات اللجنة

- ١٨- تدرس اللجنة المشروعات المقدمة إليها وتوافق عليها في دوراتها العادية.
- ١٩- وبغية تمكين اللجنة من اتخاذ قراراتها على نحو ميسر، تُرفق توصيات فريق الخبراء بتقرير مفصل يشتمل على ما يلي:
- ١٩,١ ملخص مقتضب للمشروع المحدد في الطلب؛
- ١٩,٢ التأثير المحتمل والنتائج المنشودة؛
- ١٩,٣ رأي بشأن مقدار التمويل المطلوب من الصندوق؛
- ١٩,٤ تحديد مدى ملاءمة المشروع لأهداف الصندوق والمجالات التي يشملها نشاطه؛
- ١٩,٥ تقييم يتناول جدوى المشروع المقترح، ومدى ملاءمة أساليب التنفيذ وفعاليتها، والآثار الهيكلية المتوقعة، عند الاقتضاء.
- ١٩,٦ تحليل لمقومات البقاء التي توجد في المشروع يبرز مدى تبني الجهات المستفيدة لزام الأمور، والخطط المتعلقة بالنتائج المتوقعة في الأجل الأطول، أي بعد انتهاء عملية التنفيذ، فضلاً عن الإمكانيات التي يقدمها المشروع لإحداث تغييرات هيكلية أو لضمان توافر التدابير أو الظروف اللازمة لإحداث تغييرات هيكلية مستدامة في المستقبل.
- ١٩,٧ تقييم مدى أهمية المشروع؛
- ١٩,٨ تقييم للطريقة التي يراعي بها المشروع المساواة بين الجنسين.

الرصد

- ٢٠- ينبغي لليونسكو أن تضع نظاماً شاملاً لرصد المشروعات يقوم على تقييم المخاطر ويحظى بالموارد البشرية والمالية المناسبة لتحديد الصعوبات المرتبطة بتنفيذ المشروعات ومعالجتها، ولضمان استدامة المشروعات. ويجب أن يرتكز نظام الرصد هذا على أهداف محددة للأجلين القصير والطويل، وعلى مجموعة من المؤشرات طبقاً للنهج المعروف باسم «SMART»^٧.
- ٢١- ويتعين على جميع المكاتب الميدانية المعنية التابعة لليونسكو أن تحدد جهة تنسيق تكون مكلفة بالتعاون مع الأمانة لتأمين رصد متواصل للمشروعات الممولة من الصندوق وللتحقق من أنه توجد أوجه تكامل وتأزر بين المشروعات والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها اليونسكو على الصعيد القطري. كما يجب أن تفضي مشاركة المكاتب الميدانية لليونسكو إلى تيسير الاتصالات وتبادل الخبرات بين الشركاء والجهات المانحة المحتملة المعنيين بالمشروعات الممولة من الصندوق.

١٦,١ يُعيّن أعضاء فريق الخبراء لمدة أربع سنوات. وتُجدد عقود نصف عدد أعضاء الفريق مرة كل سنتين لضمان استمرارية العمل؛

١٦,٢ يتولى أعضاء فريق الخبراء الستة تعيين منسق من بينهم؛

١٦,٣ تنظّم الأمانة اجتماعاً لفريق الخبراء مرة كل سنتين في باريس؛

١٦,٤ يُكلّف فريق الخبراء بإعداد توصيات تُقدّم إلى اللجنة لدراستها والموافقة عليها إن أمكن. ويُدعى المنسق إلى حضور الدورة العادية للجنة التي يُنظر خلالها في المشروعات التي أوصى بها فريق الخبراء؛

١٦,٥ يخضع كل طلب مقدّم بشأن مشروع محدد لتقييم خبيرين استناداً إلى نماذج التقييم التي توفرها الأمانة. ولا يجوز لأي خبير تقييم مشروع يخص بلده.

توصيات فريق الخبراء

١٧- يتولى فريق الخبراء تقييم طلبات التمويل التي يتلقاها من الأمانة ويستخدم لهذا الغرض أدوات التقييم الرسمية المتاحة، مع مراعاة الأهداف العامة للصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

١٧,١ ويجوز لفريق الخبراء أن يوصي اللجنة بما يلي:

١٧,١,١ تقديم قائمة تتضمن مشروعات يُطلب تمويلها في حدود الأموال المتاحة؛

١٧,١,٢ الاقتصار على المشروعات التي تحظى بما لا يقل عن ٧٥٪ من العدد الأقصى للنقاط التي يمكن الحصول عليها؛

١٧,١,٣ الاقتصار على مشروع واحد لكل جهة مستفيدة؛

١٧,١,٤ الاضطلاع، عند الاقتضاء، بتعديل مقدار التمويل المطلوب من الصندوق للمشروعات والأنشطة، مع تبيان الأسباب المؤيدة للتعديل.

١٧,٢ وقبل انعقاد دورة اللجنة بأربعة أسابيع، توفر الأمانة على الإنترنت ملفات جميع المشروعات، ونتائج عمليات التقييم التي أُجريت لها، والتوصيات الصادرة بشأنها عن فريق الخبراء.

٧ - محدد وقابل للقياس وقابل للتحقيق وملائم ومرتبب بجدول زمني.

التقييم

٢٢- يجب تقييم أنشطة الصندوق ومراجعة حساباته مرة كل خمس سنوات.

٢٣- وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن يخضع أي مشروع لتقييم ذي أثر رجعي بطلب من اللجنة بغية تقدير فعاليته ومدى تحقيق أهدافه قياساً إلى الموارد المنفقة. وينبغي أن يشمل تقييم المشروعات الممولة ما تم استخلاصه من دروس، إضافةً إلى تأثير المشروعات فيما يخص دعم و/أو تشجيع قيام صناعات ثقافية نشيطة في البلدان النامية. ويجب أن يظهر التقييم الفوائد التي تقدمها الخبرات المكتسبة في تنفيذ مشروعات أخرى، وذلك من أجل جمع أفضل الممارسات ونشرها استناداً إلى قاعدة المعارف المرتبطة بالاتفاقية.

٢٤- وطبقاً للنظام المالي المتعلق بالحساب الخاص للصندوق، يتولى المراقب المالي لليونسكو مسك دفاتر المحاسبة الخاصة بالصندوق ويحيل الحسابات السنوية إلى مراجع الحسابات الخارجي لليونسكو لمراجعتها.

التقارير

٢٥- يتوجب على الجهات المستفيدة أن تقدم إلى الأمانة تقريراً وصفيّاً وتحليلياً ومالياً عن تنفيذ المشروع وتحقيق النتائج المنشودة. وينبغي تقديم التقرير المذكور باستخدام النماذج التي توفرها الأمانة لهذا الغرض كي تتمكن الجهات المستفيدة من الحصول على الدفعة الأخيرة. ولن تُمنح أي مساهمة مالية لمشروع جديد إذا لم تكن الجهات المستفيدة قد حصلت على الدفعة الأخيرة للمشروع السابق.

تبادل المعلومات وتحليلها ونشرها

المادة ١٩ - تبادل المعلومات وتحليلها ونشرها

- ١ - توافق الأطراف على تبادل المعلومات وتشاطر الخبرات في مجال جمع البيانات والإحصاءات الخاصة بتنوع أشكال التعبير الثقافي وبأفضل الممارسات الرامية إلى حماية هذا التنوع وتعزيزه.
- ٢ - تيسر اليونسكو، عن طريق استخدام الآليات المتاحة في الأمانة، جمع وتحليل ونشر كل المعلومات والإحصاءات وأفضل الممارسات المتوفرة في هذا المجال.
- ٣ - كما تقوم اليونسكو بإنشاء بنك للبيانات المتعلقة بمختلف القطاعات والهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة، والمنظمات التي لا تستهدف الربح، العاملة في مجال أشكال التعبير الثقافي، وبتحديث مواد هذا البنك بصفة مستمرة.
- ٤ - وتيسيراً لجمع البيانات، تولي اليونسكو عناية خاصة لتعزيز قدرات وخبرات الأطراف التي تقدم طلباً للحصول على مساعدة في هذا المجال.
- ٥ - يشكّل جمع المعلومات المبينة في هذه المادة استكمالاً للمعلومات التي تشير إليها أحكام

اعتبارات عامة

- ١ - تحدد المبادئ التوجيهية التنفيذية التي تنص عليها المادة ١٩ اتخاذ التدابير على المستوى الدولي لضمان تبادل المعلومات وتحليلها ونشرها، فضلاً عن الإحصاءات وعن أفضل الممارسات. فهي مكملّة لتلك التي تنظم إعداد تقارير الأطراف وتقديمها كل أربع سنوات (المادة ٩).
- ٢ - وترمي المادة ١٩ إلى تحقيق الأهداف التالية:
 - وضع إطار مشترك للتعاون فيما بين الأطراف في مجال تبادل وتحليل ونشر المعلومات والإحصاءات وأفضل الممارسات، ولا سيما وضع مؤشرات معيارية، عند الاقتضاء؛
 - تأمين الملاءمة، وبقدر الإمكان المقارنة بين المعلومات والإحصاءات وأفضل الممارسات التي يتم جمعها وتحليلها ونشرها؛
 - تحديد الشركاء والآليات المناسبة للقيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات والإحصاءات وأفضل الممارسات؛
 - تعزيز الخبرات الضرورية، ولا سيما القدرات المطلوبة في مجال جمع المعلومات والبيانات، فضلاً عن تحليلها.

دور الأطراف ومسؤولياتها

- ٣ - ينبغي للأطراف الاضطلاع بأعمال في أراضيها أو في إطار التعاون الدولي على حد سواء، على النحو المبين في الفقرات التالية.
- ٤ - وتشجّع الأطراف على إنشاء بنى أساسية لجمع البيانات والمعلومات على الصعيد الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكنها السعي إلى الحصول على مساعدة دولية من أجل القيام بأنشطة لتعزيز قدراتها.
- ٥ - وإن الأطراف مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تبادل المعلومات والبيانات وتحليلها ونشرها، على أراضيها، وذلك باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عند الضرورة. ويجب أن تقوم جهات الاتصال الوطنية باتخاذ مثل هذه الإجراءات في إطار آليات مفتوحة وشفافة، أو أن يجري ذلك بالتعاون مع هذه الجهات. كما ينبغي لها أن تنطوي الإجراءات المذكورة على مشاركة جهات الاتصال الوطنية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من ذوي المهارات في هذا المجال. ويمكن للمعلومات والبيانات المجموعة أن تغذي التقارير الدورية التي يجب أن تقدمها الأطراف كل أربع سنوات بموجب المادة ٩،١ من الاتفاقية.
- ٦ - ويمكن دعم الإجراءات التي تتخذها الأطراف على أراضيها و/أو تعزيزها، من خلال مبادرات متخذة على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. أما الأطراف فهي مدعوة إلى إجراء ما يلي:

- (١) توحيد الجهود من أجل تعزيز الأنشطة المتعلقة بتشاطر المعلومات والمعارف على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي؛
- (٢) رفع مستوى التبادل لأفضل الممارسات المتعلقة بكيفية حماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي؛
- (٣) تسهيل تشاطر الخبرات في مجال جمع البيانات ووضع المؤشرات التي تتعلق بتنوع أشكال التعبير الثقافي. وقد يشمل ذلك تقديم الدعم لتبادل المهنيين أو لتوجيههم، وعلى وجه الخصوص الشباب منهم.

دور أمانة اليونسكو ومسؤولياتها

- ٧ - تقوم اليونسكو بما يلي: (أ) تسهيل جمع المعلومات والإحصاءات وأفضل الممارسات وتحليلها ونشرها؛ (ب) إنتاج المعلومات المتعلقة بالأطراف الفاعلة الأساسية، العامة منها والخاصة، والمنتمة إلى المجتمع المدني، من ذوي المهارات في مجال أشكال التعبير الثقافي، وتحديث هذه المعلومات بصفة مستمرة؛ (ج) تيسير تعزيز القدرات.
- ٨ - وتعمل أمانة اليونسكو على:
- إنشاء وصيانة قاعدة بيانات تضم الخبراء المشاركين في تنفيذ الاتفاقية، لتلبية الطلبات المقدمة في مجال تعزيز القدرات؛

- تشجيع التبادل الدولي للمعلومات وأفضل الممارسات، وخاصة من خلال إقامة منتديات المناقشة على الإنترنت للخبراء والممارسين، من أجل تسهيل عملية المقارنة؛
- تسهيل عملية التواصل على الشبكات مع مصادر المعلومات الموجودة في مناطق ومناطق فرعية مختلفة من العالم، وتسهيل الوصول إلى هذه المصادر.

٩ - أما معهد اليونسكو للإحصاء، وهو هيئة عالمية ودائمة تهدف إلى جمع المعلومات الإحصائية لتضعها في متناول الدول الأعضاء، فهو مدعو إلى: (١) مواصلة تنظيم حلقات التدريب الإقليمية في إطار استراتيجية شاملة لتعزيز القدرات الرامية إلى تسهيل تنفيذ إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية (٢٠٠٩)؛ (٢) ومواصلة التعاون مع خبراء دوليين في مجال المنهجيات المبتكرة ذات الصلة بالاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إنتاج أدلة للتدريب وكتيبات تنطوي على منهجيات إحصائية مكتوبة بعدة لغات ومكيفة مع مختلف الاحتياجات ومختلف المهارات لدى فئات الناس المستهدفة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. فإن المشاركة الفاعلة لشبكة المستشارين الإقليميين للإحصاء الثقافي التابعة لمعهد اليونسكو للإحصاء، ومشاركة مكاتب اليونسكو الميدانية في هذه التدريبات أمر لا بد منه.

مساهمة المجتمع المدني

- ١٠ - ينبغي إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بوصفها جهات منتجة للمعلومات والبيانات وموزعة لها.
- ١١ - وإن منظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق العالم مدعوة إلى إقامة علاقات تعاون فيما بينها على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وإلى إحاطة الأمانة علماً بأنشطتها.

التدابير الرامية إلى ضمان إبراز الاتفاقية والترويج لها

اعتبارات عامة

- ١ - من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية، تشجّع الأطراف، بكل الوسائل المناسبة، على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين إبراز الاتفاقية والترويج لها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع مراعاة أهداف الاتفاقية ومبادئها (المادتان ١ و ٢).
- ٢ - وتحقيقاً لهذا الغرض، من الضروري تعبئة كل الذين يمتّون إلى الاتفاقية بصلّة والتعاون فيما بينهم، أي الأطراف والمجتمع المدني، بما فيه من فنانيين وغيرهم من المهنيين والممارسين العاملين في مجال الثقافة، فضلاً عن القطاعين العام والخاص.
- ٣ - وترتبط الإجراءات الرامية إلى إبراز الاتفاقية والترويج لها ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات التي تتعلق بتعبئة الموارد من أجل الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (ويشار إليه فيما يلي باسم «الصندوق»)، الذي لا يمتلك إلا مساهمات طوعية، فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالإجراءات المتخذة في إطار استراتيجية تشجيع التصديق على الاتفاقية.

التدابير التي تتخذها الأطراف لضمان إبراز الاتفاقية والترويج لها

على الصعيد الوطني

- ٤ - تشجّع الأطراف على وضع التدابير واعتمادها لضمان إبراز الاتفاقية والترويج لها على أراضيها. وقد تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
 - ٤,١ توعية واضعي السياسات وقادة الرأي في جميع القطاعات، والمجتمع المدني، واللجان الوطنية وتعبئتهم، فضلاً عن تشجيع التنسيق فيما بينهم، من أجل تعزيز التعاون والحوار فيما بين المؤسسات؛
 - ٤,٢ دعم تصميم وتنفيذ مبادرات صادرة عن القطاعين العام والخاص وعن المجتمع المدني تهدف إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وبت الوعي في هذا الشأن؛
 - ٤,٣ وضع أو تعزيز البنى التنسيقية المخصصة للاتفاقية، من أجل تسليط الضوء على الأهمية التي تتسم بها السياسات المحلية والوطنية في مجالي تنوع أشكال التعبير الثقافي وتنمية الصناعات الثقافية؛

٤,٤ تنظيم حملات إعلامية وتعزيزها من أجل نشر مبادئ الاتفاقية وأهدافها؛

٤,٥ التشجيع على توفير وسائل اتصال متعلقة بالاتفاقية، تكون في متناول الجميع وتتاح على شبكة الإنترنت؛

٤,٦ دعم تنظيم ندوات وحلقات عمل ومنتديات عامة بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي، فضلاً عن المعارض والمهرجانات والأيام التي تخصص لهذا الغرض، ولا سيما ما ينظم في ٢١ أيار/مايو الذي يصادف اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية؛

٤,٧ تنفيذ أنشطة في مجال التربية والتعليم باستحداث برامج محددة الهدف، وخاصة ما يخدم منها الشباب، وذلك لتسهيل عملية فهم الاتفاقية.

٤,٨ القيام بحملات توعية بشأن أهمية القضايا التي تطرحها الاتفاقية بين المهنيين الشباب في القطاع الثقافي.

على الصعيدين الإقليمي والدولي

٥ - يمكن تعزيز التدابير التي تتخذها الأطراف على الصعيد الوطني لضمان إبراز الاتفاقية والترويج لها، من خلال مبادرات ثنائية، إقليمية ودولية. وتشجّع الأطراف على القيام بما يلي، بدعم من الأمانة ومن المكاتب الميدانية:

٥,١ إعداد وسائل اتصال ملائمة ونشرها لإبراز الاتفاقية والترويج لها، وتنظيم التظاهرات بين البلدان داخل المنطقة الواحدة (مثل: مهرجان التنوع الثقافي الذي نظّمته اليونسكو خلال الأسبوع الذي يقع فيه يوم ٢١ أيار/مايو)؛

٥,٢ التعريف بالمشروعات والأنشطة التي تقام في إطار «الصندوق»؛

٥,٣ توعية المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لها مصالح وأنشطة في المجالات التي تشملها الاتفاقية، وعند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات مشتركة فيما بينها.

مساهمة المجتمع المدني

٦ - في ضوء المادة ١١ من الاتفاقية، التي تتعلق بمشاركة المجتمع المدني، ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنفيذية الواردة فيها، يدعى المجتمع المدني إلى المساهمة الفعالة في إبراز الاتفاقية والترويج لها من خلال تعزيز الوعي والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية.

٧ - وللقيام بذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

المبادئ التوجيهية الخاصة باستخدام شعار الاتفاقية

أولاً - اعتبارات عامة

- ١ - من أجل تسليط المزيد من الأضواء على الاتفاقية والتشجيع على ترويجها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تعتبر الأطراف في الاتفاقية أن من الضروري وضع شعار يجسد أهداف الاتفاقية ومبادئها.
- ٢ - وشعار الاتفاقية هو رسم بياني يبرز للعيان العلاقات والمفاهيم والأفكار الخاصة بالاتفاقية وأوجه الترابط القائمة بين هذه العناصر.
- ٣ - ويجوز استخدام شعار الاتفاقية بمفرده بوصفه شعاراً قائماً بذاته (يُشار إليه فيما يلي باسم «الشعار القائم بذاته») كما يجوز استخدامه مقترناً بشعار اليونسكو (يُشار إليه فيما يلي باسم «الشعار المشترك»).
- ٤ - ويخضع استخدام الشعار القائم بذاته للأحكام المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية.
- ٥ - أما الشعار المشترك فيخضع استخدامه للأحكام المبينة في هذه المبادئ التوجيهية وكذلك للتوجيهات المتعلقة باستخدام اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها وأسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها مثلما اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو^٨. ويعني ذلك أن استخدام الشعار المشترك يجب أن يُرخص به بموجب هذه المبادئ التوجيهية وبموجب التوجيهات المتعلقة باستخدام اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها وأسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها (فيما يتعلق بالجزء الخاص بشعار اليونسكو)، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية والتوجيهات المذكورة.

ثانياً - التصميم الشكلي للشعار القائم بذاته وللشعار المشترك

- ٦ - يرد أدناه تصميم الشعار القائم بذاته الذي يُستخدم بوصفه الختم الرسمي للاتفاقية:

ألوان	أبيض وأسود
	

٨ يمكن الاطلاع على أحدث نسخة من التوجيهات المتعلقة باستخدام اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها وأسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها في ملحق القرار ٨٦ الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام (القرار ٣٤/م/٨٦) أو على عنوان الإنترنت التالي: <http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001560/156046a.pdf>

٧,١ تنظيم الندوات وحلقات العمل والمنتديات على جميع المستويات، ولا سيما مع المنظمات المهنية التي تعنى بالثقافة، والتي تمثل الفنانين والفعاليات الثقافية المشاركة في آليات إبداع أشكال التعبير الثقافي وإنتاجها ونشرها وتوزيعها، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعلق بالاتفاقية؛

٧,٢ إعداد أدوات إعلامية ونشرها لتيسير فهم الاتفاقية؛

٧,٣ نشر المعلومات على المعنيين بالأمر عبر وسائل الإعلام الوطنية ومواقعها على شبكة الإنترنت ونشراتها الإعلامية؛

٧,٤ إقامة شراكات مع الوزارات المعنية واللجان الوطنية والجامعات ومعاهد البحوث لإجراء بحوث وعقد حلقات تدريبية بشأن الاتفاقية.

دور أمانة اليونسكو

٨ - من أجل مساعدة اللجنة على تحسين إبراز الاتفاقية وتيسير الترويج لها، يتعين على أمانة اليونسكو القيام بما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

٨,١ جمع المعلومات المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وتبادل هذه المعلومات ونشرها، وتسهيل تبادل المعلومات بين الأطراف والمنظمات غير الحكومية، والمهنيين المعنيين بالثقافة، فضلاً عن المجتمع المدني؛

٨,٢ إعداد وسائل لترويج الرسائل الأساسية للاتفاقية، موجهة إلى مختلف شرائح الجمهور، ولنشر المعلومات المتعلقة بتنفيذها. ويجب ان يتم تصميم تلك الوسائل على نحو ييسر ترجمتها لاحقاً إلى عدة لغات؛

٨,٣ تسهيل تنظيم حلقات عمل أو حلقات تدارس أو مؤتمرات من أجل التعريف بالاتفاقية؛

٨,٤ تسليط الضوء على أهمية الاتفاقية في الاحتفالات الدولية، مثل اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية؛

٨,٥ نشر المشروعات والأنشطة التي تم تنفيذها بنجاح في إطار «الصندوق» على نطاق واسع.

تنسيق ورصد التدابير الرامية إلى ضمان إبراز الاتفاقية والترويج لها

٩ - تشجّع الأطراف، من خلال جهات الاتصال التي عينتها (المادتان ٩ و ٢٨ من الاتفاقية) أو من خلال اللجان الوطنية، على رصد الأنشطة الترويجية للاتفاقية وتنفيذ تلك الأنشطة، وعلى تبادل المعلومات والممارسات الجيدة فيما بينها، وعلى تنسيق جهودها على المستوى الدولي.

٧ - ويرد أدناه تصميم الشعار المشترك للاتفاقية:

ألوان	أبيض وأسود
 تنوع أشكال التعبير الثقافي	 تنوع أشكال التعبير الثقافي
 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ثالثاً - حقوق استخدام الشعار

٨ - للجهات التالية الحق في استخدام الشعار القائم بذاته بدون ترخيص مسبق، شريطة مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذه المبادئ التوجيهية:

(أ) الهيئتان النظاميتان للاتفاقية:

(١) مؤتمر الأطراف؛

(٢) اللجنة الدولية الحكومية لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم «اللجنة»);

(ب) أمانة اليونسكو المعنية باتفاقية عام ٢٠٠٥ (المشار إليها فيما يلي باسم «الأمانة»).

٩ - ويتعين على كل الجهات الأخرى الراغبة في الانتفاع بالحق في استخدام الشعار أن تقدم طلباً لهذا الغرض وأن تحصل على الترخيص اللازم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها أدناه.

رابعاً - معايير التصميم الشكلي

١٠ - يجوز استخدام كل من الشعار القائم بذاته والشعار المشترك باللغات الرسمية الست لليونسكو. وينبغي استنساخ الشعارين وفقاً لمعايير التصميم الشكلي ولمجموعة الأدوات المتعلقة بالعلامة التجارية التي أعدتها الأمانة والمتاحة على موقع الإنترنت الخاص بالاتفاقية، ولا يجوز إدخال أي تغيير على تصميم الشعارين.

١١ - ويخضع استخدام لغات أخرى غير اللغات الرسمية الست لليونسكو في إطار الشعار القائم بذاته والشعار المشترك لموافقة مسبقة من المنظمة.

خامساً - عملية الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته

١٢ - الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته هو من اختصاص مؤتمر الأطراف و/أو اللجنة. ويمكن لأي من هاتين الهيئتين أن يمنح الترخيص اللازم لاستخدام الشعار.

١٣ - ويمنح مؤتمر الأطراف واللجنة الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته بموجب قرارات تنص على شروط الترخيص الممنوح، طبقاً لهذه المبادئ التوجيهية.

١٤ - ويجب أن يستند قرار الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته إلى المعايير التالية:

(أ) ملاءمة الاستخدام المقترح لمبادئ الاتفاقية ولأهدافها، والامتثال لهذه المجموعة من المبادئ والأهداف؛

(ب) التأثير المحتمل في تسليط المزيد من الأضواء على الاتفاقية وعلى تنوع أشكال التعبير الثقافي وفي زيادة الوعي بهما؛

(ج) توافر ضمانات تؤكد أن النشاط المقترح سيُنظَّم بنجاح، بما في ذلك ضمانات بشأن الخبرة والسمعة المهنيتين للهيئة الراغبة في الحصول على الترخيص، وبشأن الجدوى المالية والتقنية للنشاط المقترح.

١٥ - ويجوز تقديم طلبات الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته في أي وقت عندما يتعلق الأمر بأنشطة منفردة ذات نطاق دولي وإقليمي ووطني و/أو محلي تغطي مجموعة واسعة من أشكال التعبير الثقافي وتتم بمشاركة فنانيين ومنتجين معنيين بالمجال الثقافي ورسمي سياسات و/أو مندوبين من المجتمع المدني. ويمكن أن تكون هذه الأنشطة عبارة عن عروض فنية، أو معارض، أو أشكال مختلفة من الإنتاج السمعي البصري، أو منشورات (مطبوعة أو رقمية)، أو فعاليات عامة مثل المؤتمرات والاجتماعات، أو مهرجانات، أو معارض تجارية مخصصة لقطاع الأفلام أو الكتب أو الموسيقى، على سبيل المثال.

١٦ - وترد فيما يلي المراحل المرتبطة بتقديم طلبات استخدام الشعار القائم بذاته:

(أ) المرحلة ١: فيما يخص الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية، يجب على صاحب الطلب أن يملأ «نموذج طلب الترخيص» باستخدام الشعار القائم بذاته وأن يحيل الطلب إلى اللجنة الوطنية لليونسكو في الطرف المعني (أو اللجان الوطنية إذا كان الأمر يتعلق بعدة أطراف)، أو إلى أي هيئة وطنية أخرى يعيّنوها حسب الأصول الطرف المعني أو الأطراف المعنية التي ستُنظَّم الأنشطة المقررة في أراضيها.

(ب) المرحلة ٢: تستعرض اللجنة الوطنية أو الهيئة الوطنية المعيّنة الطلب المقدم للبت في إمكانية تأييده وتحيل إلى الأمانة الطلبات التي قررت أن توصي بها، باستخدام «نموذج التأييد» المعد لهذا الغرض.

(ج) المرحلة ٣: تُجمع الطلبات التي تتلقاها الأمانة حتى منتصف ليل يوم ٣١ آب/أغسطس (وفقاً لتوقيت أوروبا الوسطى) من كل عام وتُحال إلى اللجنة في الدورة السنوية التي تعقدها في كانون الأول/ديسمبر للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها. وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن ينظر مؤتمر الأطراف، في الدورة التي يعقدها مرة كل سنتين في شهر حزيران/يونيو، في الطلبات التي تتلقاها الأمانة حتى منتصف ليل يوم ١ آذار/مارس (وفقاً لتوقيت أوروبا الوسطى) من السنة عينها لدراستها والموافقة عليها.

(د) المرحلة ٤: بعد المداولات التي يجريها أي من مؤتمر الأطراف أو اللجنة، يُتخذ قرار بشأن منح أو عدم منح الترخيص باستخدام الشعار القائم بذاته، ويتم إعلام صاحب الطلب بهذا القرار بموجب خطاب رسمي تعده الأمانة.

(هـ) المرحلة ٥: ترسل الأمانة إلى أصحاب الطلبات التي حظيت بموافقة أي من مؤتمر الأطراف أو اللجنة ملفاً إلكترونياً يتضمن الشعار القائم بذاته ومجموعة الأدوات المتعلقة بالعلامة التجارية.

سادساً - الترخيص باستخدام الشعار المشترك

١٧- يجوز للمدير العام أن يرخص باستخدام الشعار المشترك في إطار ترتيبات الرعاية والترتيبات التعاقدية، وكذلك في إطار أنشطة ترويجية محددة.

١٨- ويجوز منح الرعاية لإظهار دعم اليونسكو المعنوي لنشاط معين لا تشارك فيه المنظمة بصورة مباشرة ولا توفر له الدعم المالي. ولا يمكن تحميل اليونسكو أي مسؤولية قانونية قد تنجم عن هذا النشاط. وتدرج الرعاية في إطار زمني محدود ويمكن منحها لأنشطة منفردة ذات نطاق دولي وإقليمي ووطني تغطي مجموعة واسعة من أشكال التعبير الثقافي وتتم بمشاركة فنانيين ومنتجين معينين بالمجال الثقافي ورسمي سياسات و/أو مندوبين من المجتمع المدني. ويمكن أن تكون هذه الأنشطة عبارة عن عروض فنية، أو معارض، أو مهرجانات خاصة بالصناعات الثقافية، أو معارض تجارية مخصصة لقطاع الأفلام أو الكتب أو الموسيقى، على سبيل المثال. ويجوز أيضاً منح الرعاية لأشكال الإنتاج السمعي البصري أو للمنشورات (المطبوعة أو الرقمية) المنفردة، أو للفعاليات العامة مثل المؤتمرات والاجتماعات.

١٩- أما طلبات الترخيص باستخدام الشعار المشترك لغرض رعاية نشاط محدد، فيجب أن تُقدّم إلى المدير العام لليونسكو مشفوعة بتأييد من اللجنة الوطنية لليونسكو في الطرف المعني (أو اللجان الوطنية إذا كان الأمر يتعلق بعدة أطراف)، أو من أي هيئة وطنية أخرى يعينها حسب الأصول الطرف أو الأطراف المعنية التي ستتنظم الأنشطة المقررة في أراضيها.

٢٠- المشروعات التي تحصل على مساعدة مالية من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي (المشار إليها فيما يلي باسم «المشروعات الممولة من الصندوق») هي المشروعات التي وافقت اللجنة على تمويلها من موارد الصندوق.

٢١- وبعد موافقة اللجنة على المشروعات التي سيتم تمويلها من الصندوق، يُبرم مع اليونسكو «عقد تخصيص الأموال الخاص بالهيئات الدولية الحكومية» الذي يجوز بمقتضاه استخدام الشعار المشترك في إطار تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق، وذلك وفقاً لشروط الاستخدام المنصوص عليها في العقد.

٢٢- وتجري اليونسكو مفاوضات لإبرام اتفاقات شراكة مع شركاء مثل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنفيذ أنشطة محددة تساعد على تعزيز أهداف الاتفاقية ومبادئها وتتيح المضي قدماً في تنفيذ أحكام الاتفاقية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني و/أو المحلي.

٢٣- وتعود صلاحية الترخيص باستخدام الشعار المشترك في إطار اتفاقات الشراكة إلى أمانة اليونسكو.

٢٤- وتشمل أنشطة تعبئة الأموال مجموعة متنوعة من الأنشطة تضطلع بها الجهات المعنية بالاتفاقية (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني) ويتمثل هدفها الوحيد في جمع التبرعات للصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

٢٥- وتعود صلاحية الترخيص باستخدام الشعار المشترك في إطار أنشطة تعبئة الأموال إلى أمانة اليونسكو.

٢٦- وإن أي بيع للسلع أو الخدمات التي تحمل اسم اليونسكو الكامل أو اسمها المختصر أو شعارها أو أسماء نطاقات الإنترنت الخاصة بها، يكون هدفه تحقيق الربح أساساً، يعتبر استخداماً تجارياً.

٢٧- وفيما يتعلق بطلبات استخدام الشعار المشترك لأغراض تجارية، بما في ذلك الطلبات التي تتلقاها اللجان الوطنية أو أي هيئات وطنية أخرى معيّنة حسب الأصول، فينبغي أن تُحال إلى المدير العام لليونسكو كي يوافق عليها خطياً.

سابعاً - التبرع في الصندوق عند استخدام الشعار لأغراض تجارية

٢٨- في الحالات التي يفرض فيها الاستخدام التجاري للشعار إلى تحقيق أرباح مالية، تكون المساهمة جزءاً من هذه الأرباح في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي أمراً إلزامياً.

٢٩- وتخضع المساهمات المقدمة إلى الصندوق للأحكام المنصوص عليها في النظام المالي للحساب الخاص للصندوق.

ثامناً - الحماية

٣٠- لما كان اسم اليونسكو الكامل واسمها المختصر وشعارها قد أُبلِغَت إلى الدول الأعضاء في اتحاد باريس التي قبلتها بموجب المادة ٦ (ثالثاً) من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، التي اعتمدت في عام ١٨٨٣ ونُقِّحت في ستوكهولم في عام ١٩٦٧، ولما كان شعار الاتفاقية [قد أُحيل] إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) و[أُبلِغ] إلى الدول الأعضاء في اتحاد باريس [التي قبلته] بموجب المادة ٦ (ثالثاً) من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية، التي اعتمدت في عام ١٨٨٣ ونُقِّحت في ستوكهولم في عام ١٩٦٧، فإن اليونسكو تلجأ إلى الأنظمة الوطنية للدول الأعضاء في اتفاقية باريس لمنع استخدام شعار الاتفاقية واسم اليونسكو الكامل أو اسمها المختصر أو شعارها حيثما كان هذا الاستخدام يوحي على نحو زائف بوجود صلة بالاتفاقية أو باليونسكو أو يوحي بأي سوء استخدام آخر.

٣١- وتُدعى الأطراف إلى موافاة اليونسكو بأسماء وعناوين السلطات المسؤولة عن تنظيم عملية استخدام الشعار.

٣٢- ويجوز للهيئتين النظاميتين للاتفاقية، في حالات محددة، أن تطلباً من المدير العام لليونسكو أن يرصد الاستخدام السليم لشعار الاتفاقية وأن يرفع دعاوى بشأن حالات سوء استخدام الشعار، حيثما كان ذلك مناسباً.

٣٣- ويكون المدير العام لليونسكو مسؤولاً عن رفع دعاوى في حالة حدوث استخدام غير مرخص به لشعار الاتفاقية على الصعيد الدولي. وينبغي للأطراف في الاتفاقية أن تتخذ كل التدابير الممكنة لمنع استخدام الشعار في بلدانها من جانب أي جماعة أو من أجل أي غاية لا تحظى بالاعتراف الصريح للهيئتين النظاميتين للاتفاقية.

٣٤- وتتعاون الأمانة والأطراف تعاوناً وثيقاً من أجل منع أي استخدام غير مرخص به لشعار الاتفاقية على الصعيد الوطني، وذلك بمشاركة السلطات الوطنية المختصة وبما يتماشى مع هذه المبادئ التوجيهية.